النهج الأرشد

في الكشف عن مسند أحمد

إعداد

د. عبد الرحمن بن جميل عبد الرحمن قصاص

أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

جوال ٠٠٩٦٦٥٠٥٥١٢٤٧٥

فاكس ٠٠٩٦٦٢٥٥٨٣٨٨٨

البريد الإلكتروني Qassasaj@gmail.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد؛

فإن مصادر السنة النبوية كثيرة، وسبل التصنيف فيها عديدة، ومناهج الأئمة في وضعها مختلفة، وإن معرفتها والكشف عنها بُغية الاستفادة الحقَّة من تلكم المصنفات الحديثية = سبيل محمود، وجادةٌ قويمة.

وقد اخترتُ أن أقدِم سُلالة قراءة في الدراسات التي كُتبت حول (مسند الإمام أحمد بن حنبل)، ذلك السِفر العظيم من أسفار الإسلام، ودواوين السنة، وأحد الأمهات التسعة من كتب الحديث ومصادره، وأن أستخلص أهمَّ تلك المباحث، وأقيّد أبرز ما جاء فيها من نتائج؛ رجاء أن أدرك شيئًا من طرائق الإمام أحمد في كتابة (المسند)، وتصنيفه له، وأقف على شيء من أسرار هذا الكتاب الإمام.

وقد جعلتُ هذه القراءة من مقدمة وفصلين وخاتمة على النحو التالي :

مقدمة (وهي التي بين أيدينا)، ذكرتُ فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته.

الفصل الأول: الإمام أحمد بن حنبل، ترجمتُ فيه للإمام أحمد بن حنبل ذاكرًا اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وأهمّ رحلاته العلمية، وأشهر شيوخه وتلامذته، وحاله في الجرح والتعديل، ومنزلته عند العلماء، وفتنة القول بخلق القرآن، وأهم مؤلفاته، وتأريخ وفاته.

الفصل الثاني: مسند الإمام أحمد، لخصتُ فيه المباحث التي تكلمتْ عن المسانيد عمومًا، وعن مسند أحمد على وجه الخصوص؛ في توثيق نسبته إلي، ومصادر، ومنزلته، ثم ذكر شرطه، وبيان منهجه، وموضوع الكتاب، والكشف عن رواته، وعناية العلماء به، وأهم المؤلفات التي اعتنت به.

خاتمة ، ذكرتُ فيها أبرز نتائج القراءة، وفيها تنبيه مهمّ.

والله سبحانه من وراء القصد، وهو المولى والمعين، والهادي إلى أقوم سبيل، وصلى الله وسلَّم على نبيّنا محمّد، وآله وصحبه أجمعين،،

الفصل الأول :

الإمام أحمد بن حنبل

- اسمه ونسبه .
- مولده ونشأته .
- أشهر رحلاته العلمية .
- أشهر شيوخه .
- أشهر تلاميذه .
- حاله في الجرح التعديل .
- منزلته عند العلماء .
- فتنة القول بخلق القرآن .
- أهم مؤلفاته .
- تأريخ وفاته .

اسمه ونسبه:

هو الإمام حقًا وشيخ الإسلام صدقًا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر وائل الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام[(١)].

مولده ونشأته:

ولد الإمام أحمد ببغداد في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ.

قال صالح بن أحمد: (قال أبي: ولدتُ في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ)[(٢)].

نشأ الإمام أحمد ببغداد يتيمًا[(٣)]، فقد مات والده شابًا في الثلاثين من عمره، فوليتُه أمُّه.

قال أبو عبد الله: (ثقبتْ أمي أذنيَّ، فكانت تُصيِّر فيهما لؤلؤتين، فلما ترعرتُ، نزعَتْهما، فكانت عندها، ثم دفعَتْهما إليَّ، فبعتُهما بنحوٍ من ثلاثين درهمًا)[(٤)].

أهم رحلاته العلمية:

ابتدأ الإمام أحمد بطلب العلم مبكرًا، وهو ابن خمس عشرة سنة، في العام الذي مات فيه مالكٌ وحماد بن زيد.

---

(١) تاريخ بغداد (٤/٤١٤).

(٢) تاريخ الإسلام (١٨/٦٣).

(٣) قال الخطيب البغدادي: (ولد أبو عبد الله ببغداد، ونشأ بها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشأم والجزيرة). تاريخ الإسلام (١٨/٦٥).

(٤) السير (١١/١٧٩).

قال أحمدُ بن حنبل: (طلبتُ الحديثَ سنة ٧٩، فسمعتُ بموتِ حماد بن زيد، وأنا في مجلس هشيم) [١].

وقد رحل رحلاتٍ علمية كثيرة جدًا، قال أبو عبد الله: (مات هشيم فخرجت إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين، وأول رحلاتي إلى البصرة سنة ست.

وخرجت إلى سفيان سنة سبع، فقدمنا وقد مات الفضيل بن عياض. وحججتُ خمس حِجج، منها: ثلاث راجلاً، أنفقت في إحداها ثلاثين درهمًا. وقدم ابن المبارك في سنة تسع وسبعين، وفيها أول سماعي من هشيم، فذهبت إلى مجلس ابن المبارك، فقالوا: قد خرج إلى طَرَسُوس.

وكتبت عن هشيم أكثر من ثلاثة آلاف، ولو كان عندي خمسون درهمًا لخرجت إلى جريرٍ إلى الرَّي) [٢].

ورحل إلى عبد الرزاق الصنعاني ماشيًا إلى اليمن سنة ١٩٩هـ.

قال أحمدُ: (أقمتُ سنة تسع وتسعين عند عبد الرزاق) [٣].

وشرع في تصنيف (المسند) عقبَ رجوعه من اليمن، أي نحو سنة ٢٠٠هـ، وهو في السادسة والثلاثين من عمره.

قال عبد الله بن أحمد : (صنّف أبي (المسند) بعد ما جاء من عند عبد الرزاق) [٤].

أشهر شيوخه:

أكثر الإمام أحمد من الرواية، فسمع عددًا كبيرًا جدًا، ومن أجلِّ من أخذ عنهم [٥]: محمد بن إدريس الشافعي، وسفيان بن عُيينة، والقاضي أبو يوسف [٦]، وغيرهم.

---

(١) السير (١١/١٧٩).
(٢) المصدر السابق (١١/١٨٣).
(٣) تاريخ دمشق (٥/٢٦٦).
(٤) خصائص المسند لأبي موسى المديني (٩).
(٥) انظر: تهذيب الكمال (١/٤٣٧-٤٤٠).
(٦) هو: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، مات سنة ١٨٢هـ. قال ابن معين: (أبو يوسف صاحب حديث، صاحب سنة). انظر: السير (٨/٥٣٥-٥٣٩)

أشهر تلاميذه:

قصد الإمامَ أحمدَ شداةُ الرواية وطلابُ الحديثِ من أنحاء الأمصار الإسلامية، فأخذ عنه الجمّ الغفير[1]، ومن أجلّ هؤلاء: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذيّ والنسائي وابنه عبد الله وإبراهيم الحربي، وغيرهم.

حاله في الجرح التعديل:

اتفق أهل عصره على توثيقه وإمامته وحُجيّته.

قال المزنيّ: (قال الشافعيّ: رأيت ببغدادَ ثلاثَ أعجوبات؛ رأيتُ نبطيًا يتنحَّى عليَّ حتى كأنّه عربيٌّ وكأنّي نبطي، ورأيتُ أعرابيًّا لحَّانًا حتى كأنه نبطي، ورأيتُ شابًا أسود وخطَه الشيبُ، إذا قال: حدثنا. قال الناس كلهم: صدقَ). قال المزنيّ: فسألتُه؟ فقال: (الأول الزعفراني، والثاني أبو ثور الكلبي – وكان لحَّانًا –، وأمّا الشابُ؛ فأحمد بن حنبل)[2].

قال إسحاق بن راهويه: (أحمدُ حجّة بين الله وبين خلقه)[3].

قال أبو زرعة: (ما رأت عيناي مثل أحمد بن حنبل، سمعتُ أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: حفظتُ كل شيء سمعته من هشيم، وهشيمٌ حّي قبل موته)[4].

وقال محمد بن مسلم بن وراة[5]: (كان أحمد بن حنبل صاحب فقه، وصاحب حفظ، وصاحب معرفة)[6].

وقال النسائي: (جمع أحمدُ بن حنبل المعرفةَ بالحديث والفقه والزهد والصبر)[7].

(١) انظر: تهذيب الكمال (١/٤٤٠-٤٤٢).

(٢) تاريخ الإسلام (١٨/٩٣).

(٣) تاريخ الإسلام (١٨/٧١)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٩).

(٤) حلية الأولياء (٩/١٦٤).

(٥) هو: محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرّازي، المعروف بـ (ابن وارة) بفتح الرّاء المخففة، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين ومئتين، وقيل قبلها. انظر: التقريب (٦٣٣٧).

(٦) تاريخ الإسلام (١٨/٧٥).

(٧) المصدر نفسه.

وقال عمرو الناقد[(١)]: (إذا وافقني أحمدُ على حديث؛ لا أبالي من خالفني)[(٢)].

منزلته عند العلماء:

كان أحمد بن حنبل مقدَّمًا عند أهل عصره، يعرفون فضلَه، ويقدِّمونه ويأتسون به.

قال الشافعي: (خرجتُ من بغداد وما خلَّفتُ بها أحدًا أورع، ولا أتقى، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل)[(٣)].

وقال ابن أبي أويس[(٤)] (وقد ذُكِر عنده ذهابُ أصحابِ الحديث): (ما أبقى الله أحمدَ بن حنبل؛ فلم يذهب أصحاب الحديث)[(٥)].

وقال أحمدُ بن سنان[(٦)]: (ما رأيتُ يزيد بن هارون لأحدٍ أشدَّ تعظيمًا منه لأحمد بن حنبل، ولا رأيتُه أكرم أحدًا مثلَه، وكان يُقعده إلى جنبه ويوقره ولا يمازحه)[(٧)].

وقال عليُّ بن المديني: (ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنّه لا يُحدِّث إلا من كتابٍ، ولنا فيه أسوة حسنة)[(٨)].

وقال يحيى بن معين: (ما رأيتُ مثل أحمد بن حنبل، صحبناه خمسين سنة ما افتخر علينا بشيء ممّا كان فيه من الصلاح والخير)[(٩)].

وقال: (أرادوا أن أكون مثل أحمد، والله لا أكون مثله أبدًا)[(١٠)].

---

(١) هو: عمرو بن محمد بن بُكير الناقد، أبو عثمان البغدادي، مات سنة ٢٣٢هـ. قال الذهبي: (كان من أوعية العلم). وقال ابن حجر: (ثقة حافظ وهِمَ في حديث). انظر: السير (١١/١٤٧)، والتقريب (٧٤٤).

(٢) تاريخ الإسلام (١٨/٧٤).

(٣) تاريخ بغداد (٤/٤١٩).

(٤) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله ابن أبي أويس المدني، صدوقٌ أخطأ في أحاديث من حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومئتين. انظر: التقريب (٤٦٤).

(٥) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (١٤٥).

(٦) هو: أحمد بن سنان بن أسد بن حِبَّان، أبو جعفر القطّان الواسطي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وخمسين ومئتين، وقيل قبلها. انظر: التقريب (٤٤).

(٧) الجرح والتعديل (١/٢٩٧).

(٨) المصدر السابق (١/٢٩٥).

(٩) حلية الأولياء (٩/١٨١).

(١٠) تاريخ الإسلام (١٨/٧٣).

وقال أبو عبيد: (أحمد بن حنبل إمامنا، إنِّي لأتزيّن بذكره)[١].

فتنة القول بخلق القرآن:

استطاعت المعتزلة في خلافة المأمون، أن تقنعه بمسلكها الفلسفي في التفكير، والذي نتج عنه: إنكار صفات الخالق سبحانه وتعالى، ومن بينها: صفة الكلام، ومن ثَمَّ دعوةُ المأمونِ العلماءَ إلى القول بخلق القرآن سنة ٢١٨هـ.

وقد أجاب المأمونَ في هذه الفتنة العظيمة عددٌ من العلماء، واعتصمَ آخرون، وكان منهم: إمام أهل السنة والجماعة أحمدُ بن حنبل، وبعث المأمون في لقاء أحمد بن حنبل، فدعا عليه أحمدُ، فمات المأمون قبل أن يصل إليه أحمدُ.

ولكنه عهِد بأمره إلى المعتصم من بعده، فسُجِنَ وجُلِدَ وعُذِّب، فما رقَّ في دينه، ولا لان في رأيه؛ حتى أفرج عنه المعتصم سنة ٢٢٠هـ، فعاد أحمدُ بعد أن أيقن الهلاك إلى التحديث والفتيا وحضور الجمُعة والجماعات؛ حتى توفي المعتصم سنة ٢٢٧هـ، واشتعلت الفتنة في عهد الواثق أوائلَ سنة ٢٢٨هـ؛ حتى رفعَها المتوكِّل بعد سنتين من ولايته سنة ٢٣٢هـ، وأحيا السنة، وأمر المحدثين أن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية[٢]، ولكن الإمام أحمد كان قد امتنع عن التحديث سنة ٢٢٨هـ[٣].

قال علي بن المديني: (اتّخذتُ أحمد بن حنبل إمامًا فيما بيني وبين الله، ومن يَقْوَىٰ على ما يقوى عليه أبو عبد الله؟!)[٤].

وقال: (إنّ الله عزّ وجلّ أعزّ هذا الدِّين برجلين ليس لهما ثالث؛ أبو بكر الصديق يوم الردّة، وأحمد بن حنبل يوم المِحنة)[٥].

---

(١) المصدر السابق (١٨/٧١-٧٢).

(٢) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٤١٦-٥٠٦)، السير (١١/٢٣٢-٣١٠).

(٣) قال الذهبي(وكان قد قطع الحديث من أثناء سنة ثمان وعشرين). وقال: (ولما زالت المحنة سنة اثنتين وثلاثين وهلك الواثق، واستخلف المتوكل وأمر المحدثين بنشر أحاديث الرؤية وغيرها = امتنع الإمام أحمد من التحديث، وصمَّم على ذلك، ما عمل شيئًا غير أنه كان يذاكر بالعلم والأثر وأسماء الرجال والفقه). السير (١٣/٢٩٤)

(٤) مناقب أحمد لابن الجوزي (١٤٦).

(٥) تاريخ بغداد (٤/٤١٨).

أهم مؤلفاته[1]:

١- أحكام النساء. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. ١٤٠٦هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. (غلاف: ٧٢ صفحة).

٢- الأسامي والكنى، رواية ابنه صالح عنه. طبع بتحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. ١٤٠٦هـ. مكتب الأقصى. الكويت. (غلاف: ١٧٤).

٣- الأشربة. طبع طبعتين:

١- طبعة بتحقيق وتعليق: صبحي السامرائي. ١٣٩٧هـ. وزارة الأوقاف. بغداد. (غلاف: ١٠٨صفحات).

٢- طبعة بتحقيق وتخريج: عبد الله بن حجاج. ١٤٠١هـ. المركز السلفي القاهرة. (غلاف: ٥٤ صفحة).

٤- الرسالة السنية في الصلاة وما يلزم فيها. خرّج أحاديثها: صالح بن عبد العزيز بن عثيمين. (بدون تاريخ). دار مصر للطباعة. القاهرة.

وذكر الإمام الذهبي أن هذه الرسالة موضوعة على الإمام أحمد[2].

٥- الزهد[3].

٦- السنة. وله عدّة طبعات:

١- طبعة قديمة بمكة سنة ١٣٤٩هـ.

٢- طبعة بتحقيق: محمد حامد فقي. ١٣٩٤هـ. المطبعة السلفية. القاهرة. (مجلد: ٢٥٦).

٣- طبعة الدار العلمية بتحقيق: أبي هاجر، محمد السعيد بن بسيوني زغلول. ١٤٠٥هـ. (مجلد: ٢٨٨).

---

(١) اقتصرتُ على ذكر المؤلفات التي وقفتُ عليها مطبوعة.

(٢) انظر: السير (١١/٢٨٧، ٢٣٠).

(٣) قال ابن حجر: (إنه كتابٌ كبير يكون في قدْر ثلث (المسند)، وفيه من الأحاديث والآثار ما ليس في (المسند) شيءٌ كثير). تعجيل المنفعة (١/٢٤٣-٢٤٤)

٤- طبعة بتحقيق: محمد سعيد القحطاني[١]. وقد نسبه المحقق إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل. ١٤٠٦هـ. دار ابن القيم. الدمام. (رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، في مجلدين).

٧- **فضائل الصحابة**. تحقيق: وصي الله محمد عباس. إشراف: السيد أحمد صقر. ١٤٠١هـ. جامعة أم القرى. مكة. (رسالة دكتوراه، في مجلدين).

٨- **كتاب العلل**. وله طبعتان:

١- طبعة بتحقيق: د. طلعت قوج بيكيت، ود. إسماعيل جراح أوغلي. ١٩٨٧م. إستنابول. (جزءان).

٢- طبعة بتحقيق: د. وصي الله محمد عباس. ١٩٨٨م. المكتب الإسلامي. بيروت. (٤ أجزاء).

٩- **المسند** (وهو كتابنا وستأتي الإشارة إلى أهم طبعاته).

تاريخ وفاته:

مات رحمه الله تعالى سنة ٢٤١هـ.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: (لما كان أول ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومئتين، حُمَّ ليلة الأربعاء ... فلما كان يوم الجمعةِ لاثنتي عشرة خلْت من ربيع الأول لساعتين منْ النهار؛ توفي)[٢].

(١) وقد ذكر المحقق محمد سعيد القحطاني أن هذا الكتاب نفسَه طبع باسم (الردّ على الجهمية).

(٢) السير (١١/٣٣٤-٣٣٥). انظر: مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (٥٤٩)

الفصل الثاني:

مسند الإمام أحمد بن حنبل

- تعريف المسند.
- أول من صنّف المسند.
- توثيق نسبة المسند إلى الإمام أحمد.
- مصادر المسند.
- منزلة المسند.
- شرطه في المسند.
  - رواية المبتدعة.
  - الرواية عمّن أجاب في فتنة القول بخلق القرآن.
  - الأحاديث الموضوعة في المسند.
- منهجه في المسند.
- موضوع الكتاب.
  - الأحاديث المرفوعة.
  - الوِجادات.
  - زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على أبيه في المسند.
  - زوائد القطيعي على الإمام أحمد وابنه عبد الله في (المسند).
- رواة المسند:
  - عبد الله بن أحمد بن حنبل.
  - أبو بكر القطيعي.
  - ابن المُذْهب.
  - أبو القاسم ابن الحُصين.
- عناية العلماء بالمسند:
  - أولاً: كتبت اعتنت بفهرسة المسند وترتيب مسانيده.
  - ثانيًا: كتبت اعتنت بخصائص المسند، وبيان منزلته.
  - ثالثًا: كتبت اعتنت برجال مسند الإمام أحمد.
  - رابعًا: كتب اعتنت بألفاظ أحاديث المسند.
  - خامسًا: كتب اعتنت بمتون أحاديث المسند اختصارًا وترتيبًا على الأبواب الفقهية وبيان الزوائد وشرحًا لها.
  - أهم طبعات الكتاب.

تعريف المسند:

لغة: ما ارتفع عن الأرض، وعلا عن السطح[(١)].

اصطلاحًا: يطلقه المحدِّثون على معنيين:

الأول: ما اتّصل إسناده إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم[(٢)].

الثاني: كل كتابٍ جمَع فيها مؤلفها أحاديث كل صحابي على حدة، بدون النظر إلى موضوعات هذه الأحاديث، أو التزام بالصحة[(٣)].

وهو المراد هنا. قال ابن الصلاح: (فهذه عادتهم - أي: أصحاب المسانيد - أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًّا به)[(٤)].

أول من صنف المسند:

قال الخليلي: (أولُ من صنّف (المسند) على ترتيب الصحابة بالبصرة أبو داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)[(٥)]، وبالكوفة عبيد الله بن موسى (ت: ٢١٣هـ)[(٦)]، ثم من صنَّف كان تبعًا لهما)[(٧)].

---

(١) النهاية لابن الأثير (٢/٤٠٨)، لسان العرب (سند).

(٢) هذا تعريف الحاكم أبي عبد الله. انظر: الباعث الحثيث (١/٥).

وقال الخطيب البغدادي: (هو عند أهل الحديث: ما اتَّصل سندُه إلى منتهاه، وأكثر ما يُستعمل فيما جاء عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم دون غيره). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٨٤).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٨٤).

(٤) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (٣٨).

(٥) هو: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، توفي سنة ٢٠٤هـ. قال ابن حجر: (ثقة حافظ، غلط في أحاديث). التقريب (٤٠٦)

(٦) هو: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، توفي سنة ٢١٣هـ. قال ابن حجر: (ثقة كان يتشيع). انظر: المصدر السابق (٦٤٥)

(٧) الإرشاد إلى معرفة علوم الحديث (٢/٥١٢-٥١٣).

ويُذكر في أوائل من صنَّف (المسند) بمكة: الحُميدي (ت: ٢١٩هـ) [١].

وقيل: إنّ أول من صنَّف في المسند: نعيمُ بن حماد (ت: ٢٢٨) [٢].

وقال الإمام أحمد: (أول من عرفناه يكتبُ المسندَ نعيمُ بن حماد) [٣].

فلم يكن الإمام أحمد في وضع (المسند) بِدْعًا، فقد سُبق من غير واحدٍ من أئمة هذا الشأن في مختلف الأمصار.

توثيق نسبة المسند إلى الإمام أحمد:

تثبت صحة نسبة (المسند) إلى الإمام أحمد بن حنبل من عدة أوجه:

١- الاستفاضة والاشتهار، فالأمّة مجمعة أنَّ (المسند) من تصنيف أحمد بن حنبل.

٢- نُقُولٌ عن الإمام أحمدَ نفسِه، وعن تلامذته بنسبة (المسند) إليه.

- قال عبد الله بن أحمد: سألتُ أبي عن عبد العزيز بن أبان؟ قال: (لم أُخَرِّج عنه في (المسند) شيئًا) [٤].

- وقال عبد الله بن أحمد: قلتُ لأبي: لِمَ كرِهتَ وضع الكتبِ، وقد عملتَ (المسند)؟!

فقال: (عملتُ هذا الكتابَ إمامًا، إذا اختلف الناسُ في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رُجع إليه) [٥].

- وقال أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي [٦]: (اختلفتُ إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل ثنتي عشرة سنة، وهو يقرأُ (المسند) على أولاده) [٧].

---

(١) هو: عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، توفي سنة ٢١٩هـ. قال ابن حجر: (ثقة حافظ فقيه، أجلُّ أصحاب ابن عيينة). التقريب (٥٠٦)

(٢) هو: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، توفي سنة ٢٢٨هـ. قال ابن حجر: (صدوق، يخطئ كثيرًا، فقيه عارف بالفرائض). التقريب (١٠٠٦)

(٣) السير (١٠/٥٩٧).

قال الخطيب البغدادي: (يُقال: إن أول من جمع المسند وصنَّفه نعيمُ بن حمّاد). تاريخ بغداد (١٣/٣٠٦)

(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٩٨).

(٥) أسنده أبو موسى المديني في خصائص المسند (٦).

(٦) ثقة فاضل، توفي سنة ٢٨٧هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٤/٢٨٩-٢٩٠)

(٧) مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي (٢١٠).

٣- الإسناد المتّصل :

فقد ثبت الإسناد المتصل إلى الإمام أحمد على بداية النسخ الخطيّة: (أخبرنا الشيخ أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحُصين الشيباني - قراءة عليه، وأنا أسمع، فأقرَّ به، قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ - ويُعرف بابن المُذْهِب؛ قراءة عليه من أصل سماعه -، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي - قراءة عليه -، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل - رضي الله تعالى عنهم -، قال: حدثني أبي أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد – من كتابه -، قال: حدثنا ...).

وقد اتّصلت أسانيد الأئمة إلى ابن الحُصين، منهم: ابن الجزري[١]، وغيرهم من الأئمة كما في أثباتهم[٢].

٤- شهادة الأئمة الأعلام بنسبة (المسند) إلى الإمام أحمد:

قال أبو موسى المديني (ت: ٥٨١هـ): (وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انْتقي من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأ ومستندًا)[٣].

وقال ابن كثير (ت: ٧٨٤هـ): لا يوازي (مسند أحمد) كتابٌ مسندٌ في كثرته، وحسن سياقته)[٤].

٥- عناية العلماء والأئمة به، فألفوا كتبًا مختلفة في خدمته، فألفوا في بيان خصائصه ومزاياه، وفي ترتيب مسانيده، وفي شرح غريبه، وإعراب ألفاظه، وشرح متون أحاديثه، وفي تراجم رجاله وغير ذلك من العلوم المختلفة[٥].

---

(١) انظر: المصعد الأحمد (١٢-١٣).

(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٢٩)، وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (١/٧٥، ٢٢٩)، وتحفة الأكابر للشوكاني.

وأشرف - ولله الحمد - برواية (المسند) عن طريق هذه الأثبات إلى مؤلفيها إجازةً من عدَّة طرق.

(٣) خصائص المسند (٣).

(٤) اختصار علوم الحديث. انظر: الباعث الحثيث (١/١١٨-١١٩)

(٥) سأذكر - بإذن الله - ما تيسر لي الوقوف عليها في آخر هذه القراءة.

مصادر المسند:

أخرج الإمام أحمد مسندَه عن مئتين وثلاثة وثمانين شيخًا[(١)].

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: (وأمّا شيوخه الذين روى عنهم في (المسند) فإني عددتُهم فبلغوا مئتين وثلاثة وثمانين رجلاً)[(٢)].

وقد أكثرَ عن عددٍ منهم، فزادت مروياته عنهم عن الألف، وبلغت الأحاديث التي رواها عنهم: عشرة آلافٍ وثمان مئة وواحد وخمسين حديثًا (١٠٨٥١)، وهم:

١- عفّان بن مسلم[(٣)] = ١٩٨٢ حديثًا.

٢- وكيع بن الجرّاح[(٤)] = ١٨٩٥ حديثًا.

٣- محمد بن جعفر غُندر[(٥)] = ١٧٦٤ حديثًا.

٤- عبد الرزاق بن همّام[(٦)] = ١٥٦١ حديثًا.

٥- يحيى بن سعيد القطان[(٧)] = ١٣٣١ حديثًا.

---

(١) فائدة: جرت عادة المحدِّثين: أنهم كانوا لا يُحدِّثون عن أحد من الأحياء، قال الخطيب البغدادي (الكفاية: ١٣٩): (ولأجل أن النسيان غير مأمونٍ على الإنسان بحيثُ يؤدِّي إلى جحودِ ما رُوي عنه، وتكذيبِ الراوي له؛ كره من كره من العلماء التحديثَ عن الأحياء).

وقد روى الإمام أحمد عن عددٍ من شيوخه حال حياتهم، ولا شكَّ أنَّ خروج الإمام أحمد عن هذه العادّة دليلٌ على مزيد عناية ومزيّة لهذا الشيخ من شيوخه، قال عبد الله (العلل: ٢٣٨/١): (كان أبي إذا رضي عن إنسانٍ، وكان عنده ثقةً؛ حدَّث عنه، وهو حيٌّ).

وقد حدَّث الإمام أحمد عن سبعة من شيوخه، وهم أحياء: (الحكم بن موسى القَنْطري، خلف بن الوليد أبو الوليد العتكي، سعيد بن منصور، شجاع بن الوليد، هارون بن معروف، هيثم بن خارجة). انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد للدكتور: عامر حسن صبري (٧٧-٧٨).

(٢) المصعد الأحمد (٣٤).

(٣) عفّان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، توفي سنة ٢١٩هـ. قال ابن حجر: (ثقة ثبت). التقريب (٦٨١).

(٤) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي - بضم الراء، وهمزة، ثم مهملة - أبو سفيان الكوفي، مات آخر سنة ١٩٦هـ، أو أول سنة ١٩٧هـ. قال ابن حجر: (ثقة حافظ عابد). المصدر السابق (١٠٣٧).

(٥) محمد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بغُندر، توفي سنة ١٩٣هـ. قال ابن حجر: (ثقة، صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة). المصدر السابق (٨٣٣)

(٦) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، توفي سنة ٢١١هـ. قال ابن حجر: (ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع). المصدر السابق (٦٠٧)

(٧) يحيى بن سعيد بن فروخ - بفتح الفاء، وتشديد الراء المضمومة، وسكون الواو، ثم معجمة - التميمي أبو سعيد القطان البصري، توفي سنة ١٩٨هـ. قال ابن حجر(ثقة متقن حافظ إمام قدوة). التقريب (١٠٥٥-١٠٥٦)

٦- يزيد بن هارون[(١)] = ١٢٨٠ حديثًا.

٧- عبد الرحمن بن مهدي[(٢)] = ١٠٣٨ حديثًا.

ومن مصادر الإمام أحمد في (المسند) بعض المصنفات التي ذكر روايته لها، من ذلك:

١- مصنَّف وكيع بن الجراح[(٣)].

قال أحمد بن حنبل: (عليكم بمصنفات وكيع)[(٤)].

٢- مغازي محمد بن إسحاق[(٥)].

كان يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري[(٦)]، يروي عن أبيه[(٧)]: مغازي محمد بن إسحاق[(٨)].
وقد أكثر الإمام أحمدُ الروايةَ عن يعقوب بن إبراهيم، فروى عنه في (المسند): ٤٦٤ حديثًا.

٣- تفسير شيبان[(٩)].

يروي هذا التفسير عن حسين بنِ محمد بن بهرام المروذي (ت: ٢١٣هـ)[(١)]. وقد أكثر الرواية عن حسين بن محمد، فروى عنه في (المسند): ٣٣٧ حديثًا.

---

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، توفي سنة ٢٠٦هـ. قال ابن حجر: (ثقة متقن عابد). المصدر السابق (١٠٨٤).

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، توفي سنة ١٩٨هـ. قال ابن حجر: (ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث). المصدر السابق (٦٠١).

(٣) انظر: المسند (٣٠٨/١)، وقد سبق أنه قد أكثر عن شيخه وكيع بن الجراح.

(٤) تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٠).

(٥) هو: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، توفي سنة ١٥٠هـ. قال ابن حجر: (إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر). التقريب (٨٢٥).

(٦) هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، توفي سنة ٢٠٨هـ. قال ابن حجر: (ثقة فاضل). المصدر السابق (١٠٨٧).

(٧) هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، توفي سنة ١٨٥هـ. قال ابن حجر: (ثقة حجّة، تُكلِّم فيه بلا قادح). المصدر السابق (١٠٨).

(٨) انظر: المسند (٤٢٧/٣، ٤٩٧).
قال البخاري: قال لي إبراهيم بن حمزة: (كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحواً من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام، سوى المغازي. وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثًا في زمانه). تاريخ بغداد (٨٣/٦)

(٩) انظر: المسند (٢٤٥/١)، (٣٩٢/٢، ٤٣٧)، (١٣/٣، ٢٦٠)، (٢٨/٤، ٢٩)، (٢٩/٦، ٤٤٩).
وشيبان، هو: ابن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي، توفي سنة ١٦٤هـ. قال أحمد: (شيبانُ صاحب كتاب صحيح، قد روى شيبانُ عن الناس، فحديثه صالح). وقال يحيى بن معين: (شيبان ثقة، وهو صاحب كتاب). انظر: تهذيب الكمال (٥٩٢/١٢-٥٩٦).

منزلة المسند:

امتاز مسندُ الإمام أحمد بمزايا عدَّة، منها:

١- أنه أحد الكتب التسعة الأمّهات في السنة.

قال الإمام أحمد: (عملتُ هذا الكتابِ إماماً، إذا اختلف الناسُ في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ رُجع إليه)[(٢)].

٢- علو أحاديث المسند:

فهو أعلى الكتب إسناداً بعد (موطأ مالك)؛ بلغت الثلاثيات في (المسند): ثلاث مئة وثلاثين حديثًا.

قال حاجي خليفة: (وهو كتاب جليل، من جملة أصول الإسلام، وقد وقع له فيه نحو ثلاث مئة حديث ثلاثية)[(٣)].

٣- كثرة أحاديث المسند :

قال ابن كثير: (لا يوازي (مسند أحمد) كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته)[(٤)].

قال الحافظ عبد القادر الرهاوي: (فيه أربعون ألف حديث، إلا أربعين أو ثلاثين)[(٥)].

وقال ابن دحية: إنه أربعون ألفَ حديثٍ بزيادات ابنه عبد الله[(٦)].

وقال ابن المنادي: إنها ثلاثون ألف حديث[(٧)].

=

(١) قال أبو حاتم: (أتيته مرّاتٍ بعد فراغه من تفسير شيبان، وسألتُه أن يُعيد عليَّ بعض المجلس، فقال: بكْر بكْر، ولم أسمع منه شيئًا). الجرح والتعديل (٣/٦٤).

(٢) خصائص المسند (٦).

(٣) كشف الظنون (٢/١٦٨٠).

(٤) اختصار علوم الحديث. انظر: الباعث الحثيث (١/١١٨-١١٩)

(٥) انظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي (١/٣٦٥).

والرهاوي، هو: أبو محمد عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله الرهاوي الحنبلي السفار، من موالي بعض التجار، كان حافظًا، كثير السماع، كثير التصنيف. مات سنة ٦١٢هـ. انظر: السير (٢٢/٧١-٧٤)

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٣٦٦)

وابن دحية، هو: عمر بن حسن ابن دحية بن خلفية الكلبي، وكان بصيراً بالحديث، معتنيًا بتقييده، مكبًّا على سماعه، حسن الخط، معروفًا بالضبط، له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية، وغيرها. مات سنة ٦٣٣هـ. انظر: السير (٢٢/٣٨٩-٣٩٤)

(٧) انظر: خصائص المسند (٧).

وقد أثبت العدُّ الحديثُ لأحاديث (المسند) أنها لا تزيد على ثلاثين ألف حديث؛ إذ تبلغ (٢٧،٦٤٧): سبعًا وعشرين ألفًا، وست مئة، وسبعة وأربعين حديثًا (١).

٤- كثرة الأحاديث الصحيحة والحسنة في المسند (٢).

٥- كثرة زوائده على الكتب الستة؛ إذ بلغت (٥٢٦١) حديثًا (٣).

٦- كثرة الشواهد والمتابعات التي لا توجد في غيره.

شرطه في المسند:

شرط الإمام أحمد: ألاَّ يروي عمَّن ثبتَ كذبُه، أو المتَّهمين بالكذب، أو الذين كثُر خطؤهم بسبب الغفلة وسوء الحفظ؛ فتُركوا. ويُحدِّث عمّن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيءٌ، ويختلف الناسُ في تضعيفه، وتوثيقه (٤).

=

وابن المنادي، هو: أبو الحسين أحمد بن جعفر، من ثقات الرواة عن عبد الله بن أحمد، مات سنة ٣٣٦هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/٦٩-٧٠)

(١) هذا عدُّ الشيخ شعيب الأرنؤوط ومن معه في نسختهم التي قاموا بتحقيقها. انظر: طبعة مؤسسة الرسالة (٤٥/٦١٣) وهو أقرب إلى قول ابن المنادي، وقارب هذا العددَ: العددُ الذي في طبعة أحمد شاكر، والتي أكملها حمزة الزين؛ إذ بلغت بالمكرر: (٢٧٥١٩) حديثًا. انظر: طبعة أحمد شاكر والتي أتمّها حمزة الزين (١٨/٦١٢)، صدرت عن دار الحديث بمصر، سنة ١٤١٦هـ، في عشرين مجلدًا. ابتدأ حمزةُ عمله في الجزء التاسع، والجزئين الأخيرين فهارس.

وإن قيل: إن في (المسند) المطبوع سقطًا، فإن السقط يستحيل أن يبلغ أكثر من عشرة آلاف حديث. ولعلّ ممّا يُعتذر عمّن عدَّه أربعين ألفَ حديثٍ بأمور، منها: لعلّهم عدّوا في الترقيم رواية الإمام أحمد عن أكثر من شيخ للحديث الواحد = حديثًا مستقلاً، وجعلوا له رقمًا. وكذلك عدُّوا في الترقيم أقوال التابعين، وأقوال الأئمة الذين ينقل عنهم الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وفي شرح الغريب. والله أعلم.

(٢) بلغت عند أحمد شاكر فيما انتهى إليه عمله (٧٢٤٦) حديثًا. وعند شعيب الأرنؤوط في الأجزاء السبعة عشر التي أحصوا الأحاديث الصحيحة والحسنة فيها إلى (١٣١٢١).

(٣) بحسب ترقيم الطلاب الذين حققوا كتاب (غاية المقصد في زوائد مسند أحمد) في أربع رسائل جامعية بجامعة أم القرى بمكة في اثني عشر مجلدًا.

(٤) قال عبد الرحمن بن مهدي: (الناسُ ثلاثة؛ رجلٌ حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يَهِمُ والغالبُ على حديثه الصحة فهذا لا يُترك حديثه، وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (١٤٣).

قال ابن تيمية: (طريقة أحمد بن حنبل أنه لا يروي في مسنده عمّن يُعرف أنه يتعمّد الكذب، لكن يروي عن عمّن عُرِف منه الغلطُ للاعتبار به والاعتضاد). مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/٢٦).

وقال: (نزَّه أحمدُ (مسنده) عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي، مثل: مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جدّه، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرطُ أحمد أجودُ من شرط أبي داود في سننه). التوسل والوسيلة (مجموع الفتاوى ١/٢٥٠).

=

لذا فإنه يُخرج في (مسنده) الحديث الصحيح والحسن، وأمثل ما يجده في مسند الصحابي، وإن كان ضعيفًا، غير أنه يصلح في الشواهد والمتابعات[(١)].

قال الإمام أحمد لابنه عبد الله في بيان شرطه في (المسند): (لو أردتُ أن أقصد ما صحَّ عندي؛ لم أروِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بُني تعرف طريقي في الحديث لستُ أخالف ما يُضعَّف إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه)[(٢)].

وأبان عن عدم إخراجه عن الكذَّابين والمتروكين في عدم روايته عن مثلِ: عبد العزيز بن أبان[(٣)].

قال عبد الله: سألتُ عنه أبي، فقال: (لم أُخرِّج عنه في (المسند) شيئًا، قد أخرجتُ عنه على غير وجهِ الحديثَ، منذ حدَّث بحديث المواقيتِ حديث سفيان عن علقمة بن مرثد؛ تركتُه)[(٤)].

=

وقال ابن رجبٍ: (والذي يتبيَّن من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتَّهمين، والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ). شرح علل الترمذي (٣٨٦/١).

(١) وقد ذهب بعض أهلِ العلم إلى أنّ الإمام أحمد لا يخرج في (المسند) إلا الحديث الصحيح، والمحتجّ به.
وذلك استنادًا لقول الإمام أحمد عن (مسنده): (جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحُجَّة). رواه أبو موسى المديني في خصائص المسند (٥).
وقد رُدَّ على أصحاب هذا القول من أوجه:
١- أن هذا الكلام ليس بلازم أن يكون كل ما فيه صحيحًا أو محتجًا به.
٢- أنّ الأقرب إلى فهم كلامه: أن ما ليس فيه ليس بحجة.
٣- أن الأحاديث الضعيفة قد وُجِدَت فيه.
قال العِرَاقيُّ: (لا نُسلِّم أن أحمدَ اشترط الصحة في كتابه، والذي رواه أبو موسى المدينى بسنده إليه أنه سئل عن حديثٍ، فقال: (انظروه، فإن كان في المسند، وإلاّ فليس بحجة). وهذا ليس صريحًا في أن جميع ما فيه حجة. بل فيه: أن ما ليس في كتابه ليس بحجة). وقال: (وأمّا وجُود الضَّعيف فيه؛ فهو مُحقق). التقييد والإيضاح (٥٧).

(٢) ذكره أبو موسى المديني في خصائص المسند (١١)، ثم أنكر صحته، بحجّة أنه طلب الضعيف في (المسند) فلم يعثر عليه.
قال ابن تيمية: (وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجّة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم. وشرطه في المسند: ألا يروي عن المعروف بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيفٌ، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه). منهاج السنة النبوية (٥٣/٧).
وقال: (اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقًا لشرط أبي داود). انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٤٣٨/١).

(٣) هو أبو خالد الكوفي. قال الذهبي: (أحد المتروكين). ميزان الاعتدال (٣٥٧/٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢٩٨/٣).

ولكن قد يقع من الإمام أحمد أن يروي عمَّن وُصِفَ بأنه متروكُ الحديث[1]، ولكنها قليلة جدًا، واعتذر عن الإمام أحمد بأن بعضهم لم يكونوا متروكي الرواية عنده، كما قال الدارقطني عن عامر

=

قال ابن تيمية: (ليس في (المسند) عن الكذّابين المتعمّدين شيءٌ، بل ليس فيه من الدعاة إلى البدع شيءٌ، فإن أريد بالموضوع ما يتعمّد صاحبُه الكذبَ فأحمدُ لا يعتمد رواية هؤلاء في (مسنده)، ومتى وقع منه شيءٌ فيه ذهولاً أمرَ بالضرب عليه حال القراءة). انظر: النكت لابن حجر (١/٤٧٣).

(١) روى الإمام أحمد في (المسند) عمَّن حكم عليهم عددٌ من أئمة الجرح والتعديل بأنهم متروكو الحديث، ولكنه لم يُكثر عنهم، وأخرج لهم في مجموعهم خمسةً وعشرين حديثًا، وقد توبعوا في أكثرها، وهم أربعة:

١- عامر بن صالح الزبيري، توفي في حدود التسعين ومئة. وثقه الإمام أحمد، قال: (ثقة، لم يكن صاحب كذب). وقال يحيى بن معين: (جُنَّ أحمدُ بن حنبل يُحدِّثُ عن عامر بن صالح). وقال أبو حاتم: (صالح الحديث ما أرى بحديثه بأسًا، كان يحيى بن معين يحمل عليه، وأحمد بن حنبل يروى عنه). وقال ابن حجر: (متروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذَّبه، وكان عالمًا بالأخبار). انظر: الجرح والتعديل (٦/٣٢٤)، الكامل لابن عدي (٥/٨٣)، التقريب (٤٧٦)، معجم شيوخ أحمد في المسند (ص ٢٩).

وله عند أحمد في المسند عشرين حديثًا، وقد تابعها من طرقٍ أخرى، وبعضها وِجادات أدخلها ابنه عبد الله. انظر: المسند (٣/٤٥٦)، (٤/٧١)، (٥/٢١٦)، (٦/١٥٨، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١).

٢- عبد الله بن واقد الحرّاني، توفي سنة ٢١٠هـ. قال عبد الله بن أحمد: (سئل أبي عن أبي قتادة الحراني، فقال: ما به بأسٌ، رجل صالح، يشبه أهل النسك والخير، إلا أنه كان ربما أخطأ. قيل له: إن قومًا يتكلمون فيه. قال: لم يكن به بأس. قلت: إنهم يقولون لم يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسة. قال: لعله اختلط، أمّا هو فكان ذكيًا. فقلت له: إن يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أن أبا قتادة الحرّاني كان يكذب. فعظم ذلك عنده جدًا، وقال: كان أبو قتادة يتحرَّى الصدق، وأثنى عليه وذكره بخير، وقال: قد رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان يدلس ولعله كبر، واختلط). وقال أبو حاتم: (تكلموا فيه، منكر الحديث، ذهب حديثُه). وقال أبو زرعة: (ضعيف، لا يُحدَّث عنه، ولا يُقرأ حديثُه). وقال ابن حجر: (متروك، وكان أحمد يثني عليه. وقال: لعله كبر واختلط). انظر: الجرح والتعديل (٥/١٩١-١٩٢)، التقريب (٥٥٥)، معجم شيوخ أحمد (ص ٣٠).

وقد روى عنه أحمد في المسند حديثين فقط. انظر: المسند (٣/٢٣٢، ٤٨٥).

٣- عمر بن هارون البلخي، توفي سنة ١٩٤هـ. قال أحمد: (أكثرت عن عمر بن هارون، ولا أروي عنه شيئًا، وهو من أهل بلخ). وقال ابن معين: (كذّاب، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد، فحدَّث عنه). وقال ابن حجر: (متروكٌ، وكان حافظًا). انظر: الجرح والتعديل (٦/١٤٠)، التقريب (٧٢٨).

ولم يروِ عنه الإمام أحمد غير حديثين، انظر: المسند (٤/١٨٣، ٢٢٣).

٤- محمد بن القاسم الأسدي، أبو إبراهيم الكوفي، مات سنة ٢٠٧هـ. قال الترمذي: (تكلّم فيه أحمد بن حنبل، وضعَّفه). وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، ولا يعجبني حديثُه). وقال الذهبي: (كذَّبه أحمد والدارقطني). وقال ابن حجر: (كذّبوه). انظر: الجرح والتعديل (٨/٦٥)، ميزان الاعتدال (٦/٣٠٢)، التقريب (٨٨٩)، معجم شيوخ أحمد (ص ٣٠)

ولم يروِ عنه أحمدُ غير حديث واحدٍ فقط. انظر: المسند (٥/٢١٨).

بن صالح الزبيري: (أساءَ بن معينٍ القولَ فيه، ولم يتبيَّن أمرُه عند أحمد، وهو مدنيٌ يُترَكُ عندي)[(١)].

واعتذروا أيضًا بمثل قول ابن حجر: (والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية)[(٢)].

وقال: (وقد تحرر من مجموع ما ذُكِر أن (المسند) مشتملٌ على أنواع الحديث، لكنّه مع مزيد انتقاء وتحريرٍ بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يُلتزَم الصحة في جميعها. والله أعلم)[(٣)].

رواية المبتدعة :

البدعةُ: هي ما أحدِث على غير مثال متقدِّمٍ[(٤)].

وذهب جمهرة من أئمة الحديث إلى قبول رواية المبتدع بشرط ألاَّ تكون بدعتهم مُكَفِّرة[(٥)].

قال الذهبي: (البدعة على ضربين؛ فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشييع بلا غلو ولا تحرق فهذا كثير في التابعين وأتباعهم، مع الدِّين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملة من

---

(١) تهذيب الكمال (٤٨/١٤).

(٢) تعجيل المنفعة (٦/١).

ومن أمثلة ما كان يأمر بالضرب عليه: قول عبد الله بن أحمد عَقِبَ حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (يهلك أمتي هذا الحي من قريش). قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: (لو أن الناس اعتزلوهم).

ثم قال عبد الله: (وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضربْ على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. يعني: قوله (اسمعوا وأطيعوا واصبروا). المسند (٣٠١/٢).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٤٧٣/١).

(٤) فتح المغيث (٣٢٦/١).

(٥) اختلف أئمة الحديث في الرواية عن المبتدع على أربعة أقوال:

١- منع الرواية عنهم مطلقًا. قال ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم). صحيح مسلم (١٥/١).

٢- قبول رواية أهل البدع الذين لا يُعرف منهم استحلال الكذب. وبه قال الثوري وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وغيرهم. انظر: الكفاية (١٢٦).

٣- قبول رواية أهل البدع غير الدعاة لمذاهبهم، وردُّها إذا كانوا دعاةً. سئل أحمدُ: أيكتب الحديث عن المرجئ والقدري؟ قال: (نعم، إذا لم يكن داعية). المصدر السابق (١٢٨).

٤- قبول رواية أهل البدع إذا لم تكن بدعتهم مُكَفِّرة. قال ابن دقيق العيد: (والذي تقرر عندنا أنه لا يعتبر المذاهب الرواية؛ إذ لا نكفِّرُ أحدًا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك، وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية). الاقتراح (٥٨).

الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهؤلاء لا يقبل حديثهم، ولا كرامة)[(١)].

وقد روى الإمام أحمد عن بعض المبتدعة المعروفين بالصدق والضبط والأمانة، والذين لم يكن ما بُدِّعوا به من أجل ما يُكفَّر به يقينًا، فروى عن بعض المرجئة [(٢)] والقَدَرية [(٣)] والشيعة [(٤)].

وروى عن راوٍ واحدٍ اتُّهم بالرفض[(٥)].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/١١٨).

(٢) أي: مرجئة الفقهاء. الذين لا يعدّون الأعمال من الإيمان، ويقولون: إقرارٌ باللسان ويقين في القلب.
قال الذهبي: (والنزاعُ على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلوّ الإرجاء، من قال: لا يضرّ مع التوحيد ترك الفرائض). السير (٥/٢٣٣).
وعدد الذين روى عنهم الإمام أحمد في (المسند) ممَّن رُموا ببدعة الإرجاء أربعة، منهم:
عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني، توفي سنة ٢٠٢هـ. قال ابن حجر: (صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء). التقريب (٥٦٦).
ومحمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، توفي سنة ١٩٥هـ. قال ابن حجر: (وقد رُمي بالإرجاء). المصدر السابق (٨٤٠). انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد لعامر صبري (٤٣-٤٤).

(٣) والمراد ببدعة القَدَر: قولُ من يزعم أن الشرّ فعلُ العبدِ وحدَه. انظر: هدي الساري (٤٥٩).
وعدد الذين روى عنهم الإمام أحمد في (المسند) ممَّن رُموا بالقَدَر سبعة، منهم:
عبد الأعلى بن عبد الأعلى، توفي سنة ١٨٤ أو ١٨٧هـ. قال ابن حبان: (كان قَدَريًا متقنًا في الحديث غير داعية إليه). الثقات (٧/١٣١)
وعبيد الله بن محمد بن حفص التَّيمي العَيْشي، توفي سنة ٢٢٨هـ. قال ابن حجر: (ثقة جواد، رُمي بالقدرِ، ولم يثبت). التقريب (٦٤٤) انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد (٤٥).

(٤) والمراد به: التشيع اليسير الذي هو حبٌّ وولاءٌ لعلي، وتفضيله على عثمان رضي الله عنهما. انظر: السير (٥/٣٩، ٤٥، ٤٠٧).
وعدد الذين روى عنهم الإمام أحمد في (المسند) خمسة عشر، منهم:
إسحاق بن منصور السلولي، توفي سنة ٢٠٤هـ وقيل: بعدها. قال ابن حجر: (صدوق، تُكلِّم فيه للتشيع). التقريب (١٣٢).
وعبد الرزاق الصنعاني، توفي سنة ٢١١هـ. قال ابن حجر: (كان يتشيّع). المصدر السابق (٦٠٧).
وأبو نعيم الفضل بن دكين، توفي سنة ٢١٨هـ. قال الذهبي: (حافظ حجة، إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سبٍّ). ميزان الاعتدال (٥/٤٢٦). انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد (٤٦).

(٥) هو: تليد بن سليمان المحاربي، توفي سنة ١٩٠هـ. قال أحمد: (هو عندي كان يكذب). وقال ابن معين: (كان كذابًا، وكان يشتم عثمان بن عفان). وقال ابن حجر: (رافضي ضعيف). انظر: الكامل لابن عدي (٢/٨٦)، التقريب (١٨١)
روى عنه أحمد حديثًا واحدًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي والحسن والحسين وفاطمة، فقال: (أنا حربٌ لمن حاربكم، وسِلْمٌ لمن سالمكم). المسند (٢/٤٤٢)

=
قال شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف جداً. تليد بن سليمان اتفقوا على ضعفه، واتُّهم بالكذب). طبعة الرسالة (٤٣٦/١٥)

الرواية عمّن أجاب في فتنة القول بخلق القرآن :

أعرض الإمام أحمد عن الرواية عمّن أجاب في فتنة القول بخلق القرآن، وإن كان تُقاةً وخوفًا. وكان لا يرى الكتابةَ عنهم.

قال أبو زُرعة: (كان أحمد لا يرى الرواية عن أبي نصر(١)، ولا عن أبي معمر(٢)، ولا عن يحيى ابن معين(٣)، ممّن امتُحِنَ فأجاب)(٤).

وكان يقول: (لو حدَّثتُ عن أحدٍ أجابَ لحدَّثتُ عن اثنين؛ أبي معمر وأبي كُريب)(٥).

وقد حدَّث الإمام أحمد في (المسند) عن بعض هؤلاء، ولكنه أثبتَ سماعَه عنهم قديمًا، أي: قبل المحنة(٦)، وأدخل ابنه عبد الله روايته عن أبيه عن بعضهم ممّا وجدها بخط أبيه عنهم(٧).

ولعل سبب ردِّ الرواية عنهم ما ذكره العلاّمة المعلمي؛ إذ قال: (وأما ما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهى عن الكتابة عن الذين أجابوا في المحنة، فليس ذلك على معنى جرح من أجاب مُكْرهًا، بل أراد بذلك تثبيت أهل العلم والعامّة. أمّا أهل العلم فخشية أن يبادروا بالإجابة، قبل تحقق الإكراه. وأمّا العامّة فخشية أن يتوهموا أن الذين أجابوا = أجابوا عن انشراح صدر)(٨).

---

(١) هو: عبد الملك بن عبد العزيز القشيري النسائي، أبو نصر التمّار. قال الذهبي: (كان ممَّن امتُحِن في خلق القرآن، فأجاب وخاف). وقال ابن حجر: (ثقة عابد). انظر: ميزان الاعتدال (٤٠٣/٤)، التقريب (٦٢٤)

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهُذلي، أبو معمر القطيعي، توفي سنة ٢٣٦هـ. قال عبيد بن شريك: (كان من شدة إدلاله بالسنة يقول: لو تكلمت بغلتي لقالت أنها سنية. فأُخِذَ في المحنة فأجاب، فلما خرج قال: كفرنا، وخرجنا). قال ابن حجر: (ثقة مأمون). انظر: تذكرة الحفاظ (٤٧١/٢)، التقريب (١٣٦)

(٣) هو: الإمام النقادة، المشار إليه بين أهل عصره، توفي سنة ٢٣٣هـ. وهو القائل: (إذا كتبتَ فقمِّش، وإذا حدَّثت ففتش). ترك الإمام أحمدُ الروايةَ عنه بعد أن أجاب في المحنة، قال الذهبيُّ: (وهذا أمرٌ ضيِّق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أُكْرِه على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحقُّ، وكان يحيى - رحمه الله - من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقيّة). انظر: السير (٧١/١١)، (٥٤٣/٣١-٥٦٨).
غير أنّ الإمام أحمد روى عنه في (المسند) حديثًا واحدًا. انظر: المسند (٦٣/١).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٧١).

(٥) الأنساب للسمعاني (٤٤٧/١). وأبو كريب هو: محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني. أبو كريب الكوفي، توفي سنة ٢٤٧هـ. قال الحافظ: (ثقة حافظ). انظر: التقريب (٨٨٥). وأخرج عنه عبد الله بن أحمد في زياداته (٧٩/١)

(٦) من أمثلته: قول الإمام أحمد: (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، وذلك قبل المحنة - قال عبد الله: ولم يحدِّث أبي عنه بعد المحنة بشيء - قال: حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ...). المسند (٣٦٤/٢).

(٧) انظر: المسند (٣٣٩/٦، ٣٥٢).

(٨) التنكيل (٢٠٧/١).

ولذلك لم يدُم تركُ الرواية عنهم عند ابنه عبد الله؛ إذ روى في زياداته على (المسند) عن هؤلاء الأئمة، بل وأدخل المرويات التي وجدها لأبيه عنهم في كتابه بخطِّ يده.

الأحاديث الموضوعة في المسند :

قال ابن تيمية رحمه الله: (قد تنازع الناسُ هل في (مسند أحمد) حديثٌ موضوعٌ؟ فقال طائفة من حُفّاظ الحديث كأبي العلاء الهَمَذاني[(١)] ونحوه: ليس فيه موضوعٌ. وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي[(٢)]: فيه موضوعٌ)[(٣)].

ثم أجاب رحمه الله تعالى: (ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يُراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يُعلم أن في المسند منه شيئًا). وقال: (ويراد بالموضوع ما يُعلم انتفاء خبره، فإن كان صاحبه لم يتعمّد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه)[(٤)].

وقال: (فإن أريد بالموضوع: ما يتعمّد صاحبُه الكذبَ، فأحمدُ لا يعتمد رواية هؤلاء في (مسنده)، ومتى وقع منه شيء فيه ذهولاً أمر بالضرب عليه حال القراءة. وإن أريد بالموضوع ما يُستدل على بطلانه بدليل منفصل، فيجوزُ. والله أعلم)[(٥)].

وهذا التفصيل حسنٌ، وما يُعرف من انتقاء الإمام أحمد لأحاديث (المسند) = يؤيّده[(٦)].

وقد عدَّ ابن الجوزي في (الموضوعات) تسعة وعشرين حديثًا قال بوضعها، وجمع العراقي تسعة أحاديث، قال بأنها موضوعة، وأفردها في جزء.

وصنَّف الحافظ ابن حجر كتابًا سمَّاه (القول المسدد في الذبِّ عن المسند) ذكر فيه الأحاديث التي حكم العراقي عليها بالوضع، وأضاف عليها تمام عشرين حديثًا، ممَّا ذكره ابن الجوزي ثم أجاب عنها حديثًا حديثًا[(٧)].

---

(١) هو: الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، شيخ همذان. قال أبو سعد السمعاني: حافظ متقن، ومقرئ فاضل، حسن السيرة، مات سنة ٥٦٩هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (١٣٢٤/٤).

(٢) هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ينتهي نسبه الشريف إلى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي، الواعظ صاحب التصانيف: (صيد الخاطر، زاد المسير، صفة الصفوة، والموضوعات) وغيرها، توفي سنة ٥٩٧هـ. انظر: السير (٣٦٥/٢١).

(٣) انظر: المصعد الأحمد لابن الجزري (١٨-١٩). وقال ابن كثير رحمه الله: (فيه أحاديث ضعيفة، بل موضوعة). انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (٣١).

(٤) انظر: المصعد الأحمد (١٩).

(٥) التوسل والوسيلة (٨١).

(٦) انظر: النكت لابن حجر (٤٥٢/١-٤٧٣).

(٧) قال الشيخ أبو شهبة: (وفي الحقّ أنّ بعض هذه الأحاديث كان الحقُّ فيها مع الحافظ، وأنها لا تصل إلى حدٍّ يُحكم عليها بالوضع، والبعض تكلف في الردّ عنه الحافظُ غايةَ التكلف، وأنّ الصواب كان في جانب الناقِدَين الجليلَين)، يعني: ابن الجوزي والعراقي. أعلام المحدثين لمحمد أبو شهبة (٨٣).

وألّف السيوطي كتابًا يتعقب فيه الحافظ ابن حجر، بما فاته ممّا ذكره ابن الجوزي، وهي أربعة عشر حديثًا في جزء سماه (الذيل الممهد)[1].

وألّف الشيخ محمد صبغة الله المدراسي الهندي ذيلاً على (القول المسدد)، سمّاه: (ذيل القول المسدد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد)، ذكر فيه اثنين وعشرين حديثًا ذكرها ابن الجوزي في (الموضوعات) ممّا فات ابن حجر، وأجاب عنها.

منهجه في المسند:

- أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أكثر من ستٍّ مئة وتسعين صحابيًا، وستًّا وتسعين صحابية، فهو مشتملٌ على نحو ثمان مئة صحابي وصحابية، وممّن لم يُسمَّ من الأبناء والمبهمات وغيرهم[2].

- وقد قسَّم مسانيدهم إلى مسانيد رئيسة، تندرج تحتها مسانيد عدَّة، وجعلها على النحو التالي:

١ - مسانيد العشرة المبشرين بالجنة (١/٢-١٩٦).

٢ - المسانيد الملحقة بالعشرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر (١/١٩٧-١٩٩).

٣ - مسانيد أهل البيت رضي الله عنهم (١/١٩٩-٢٠٦).

٤- مسانيد بني هاشم رضي الله عنهم (١/٢٠٦-٣٧٤).

٥ - مسانيد المكثرين من الرواية (١/٣٧٤ - ٣/٤٠٠).

٦ - مسند المكيين (٣/٤٠٠) إلى نهاية الجزء الثالث.

٧ - مسند المدنيين (٤/٢-٨٨).

٨ - مسند الشاميين (٤/٨٨-٢٣٩).

٩ - مسند الكوفيين (٤/٢٣٩-٤١٩).

١٠ - مسند البصريين (٤/٤١٩ - ٥/١١٣).

١١ - مسند الأنصار (٥/١١٣ - ٦/٢٩).

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٥٣).

(٢) خصائص المسند لأبي موسى المديني (٧)، المصعد الأحمد لابن الجزري (١٨).
وبلغ عددهم في (إطراف المُسنِد المعتلي) ألفًا ومئة وأربعًا وخمسين صحابيًا وصحابية. وعدّهم المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني في الفهرسة التي صنعها في مقدمة طبعة المكتب الإسلامي للمسند، فبلغوا: تسع مئة وأربعة صحابي وصحابية.

١٢ - مسند النساء (٦/٢٩) إلى آخر الكتاب.

- يخرج الإمام أحمد النَّص الواحد بعدّة أسانيد في أماكن متفرقة من مسند الصحابي.

- ربما أدخل مرويات صحابي في مرويات صحابي آخر.

- لا يوجد ترتيب معيَّن للنصوص المذكورة في مسند كل صحابي، ولا يوجد ترابط من أي نوع بين هذه النصوص، بل كل نصٍّ يعتبر وِحدة بذاته[١].

- يعتني الإمام أحمد أثناء الرواية بذكر فوائد عدّة، منها:

١- أنه يُعرِّف بشيخه تعريفًا مختصرًا، فيقول مثلاً: حدثنا فلان، وهو من أهل كذا، أو كنيته كذا[٢].

٢- وقد يبيِّن حاله من جرح أو تعديل حين يرى دواعي ذلك، فيقول: حدثنا فلان وهو بصري ثقة[٣].

٣- وقد يذكر ألفاظًا يؤكِّدُ سماعَه من شيخه، فيقول مثلاً: حدثنا فلان بمكة، أو ببغداد[٤].

٤- قد يذكر زمن سماعِه من شيخهِ، فيقول مثلاً: حدثنا فلان سنة كذا وكذا[٥].

٥- وقد يصرِّح باسم كتاب شيخه، فيقول مثلاً: حدثنا فلان من كتابه كذا[٦].

---

(١) ولهذا عسرتِ الإفادة من هذا (المسند) العظيم، قال الإمام الذهبي: (فلعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتبه على الأبواب فحسن جميل، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملت في ذلك). السير (١٣/٥٢٥).

(٢) من أمثلة ذلك: قوله (٢/٤٤٢، ٤٩٩): (ثنا عمّار بن محمد، وهو ابن أخت سفيان الثوري). وقوله (٣/٤١٢): (ثنا موسى بن طارق أبو قرّة الزبيدي، من أهل الحصيب، وإلى جانبها رمح، وهي قرية أبي موسى الأشعري، وكان أبو قرّة قاضيًا لهم باليمن).

(٣) ومن أمثلة ذلك: قوله (٢/٢٥٨): (ثنا أبو عبيدة الحدّاد، كوفي ثقة). وقوله (٣/٦٩): (ثنا أبو إبراهيم المُعَقِبُ إسماعيلُ بن محمد، وكان أحد الصالحين).

(٤) من أمثلته: قوله (٢/٣٤٩): (ثنا عبد الله بن الحارث المخزومي بمكة). وقوله (٢/٥٠٦): (ثنا يزيد بن هارون ببغداد).

(٥) من أمثلته: قوله (٢/١٢٦): (سمعتُ من علي بن هاشم بن البريد في سنة تسع وسبعين في أول سنةٍ طلبتُ الحديث مجلسًا، ثم عدّتُ إليه المجلسَ الآخرَ، وقد مات). وقوله (٦/١٦١): (سمعتُ من قرَّان في سنة إحدى وثمانين ومائة، وكان ابن المبارك باقيًا، وفيها مات ابن المبارك).

(٦) من أمثلته: قوله (٣/٤٢٧): (قرئ على يعقوب من مغازي أبيه). وقوله (١/٣٠٨): (ثنا به وكيعٌ في المصنف). وقوله (١/٢٤٥): (حدثنا حسين في تفسير شيبان).

٦- وقد يذكر حال شيخه أثناء الرواية إن كان يُحدِّث من كتابه أو من صدره[(١)].

- إذا أورد الحديث من عدَّة طرقٍ؛ فإنه يعتني ببيان ألفاظ شيوخه كما رواها عنهم، ويحرص على الدِّقة في ذلك. فيستخدُم (ح) عند الانتقال من إسنادٍ إلى آخر، ويسوق الإسناد، ويبيِّن اختلاف الألفاظ. قال ابن حجر: (وقد كان أحمدُ لَهِجًا ببيان اختلاف ألفاظ مشايخه، ثم ذكر أمثلةً في ذلك)[(٢)].

موضوع الكتاب :

الأحاديث المرفوعة :

هذا الأصل في (المسند) إيراد الأحاديث المسندة إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد بلغت الأحاديث المرفوعة في (مسند الإمام أحمد): **اثني عشر ألفًا وسبع مئة وثلاثة وستين حديثًا مرفوعًا.**

وقد وقعتْ في (المسند) **أحاديث مرسلة وموقوفة**، ذكر منها ابن حجر ثلاثة وعشرين حديثًا[(٣)].

الوِجادات :

لغة : الوِجادة بكسر الواو: **مصدر وَجَد يَجِدُ، وهو مصدر مولَّد** غير مسموعٍ عن العرب[(٤)].

وذكر المعافى بن زكريا النهرواني أن المولَّدين فرَّعوا قولهم: (وِجادة). فيما أُخِذَ من العلم صحيفةً من غير سماعٍ ولا إجازة ولا مناولة[(٥)].

---

(١) من أمثلته: قوله (٢/١٦٨، ٣٢١): (ثنا يحيى بن إسحاق من كتابه). وقوله (٤/٣٩٠، ٥/١٠): (حدثنا رَوْحٌ من كتابه). وقوله (٣/٣٢٤، ٤٤٠): (ثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد من حفظه). وقوله (٤/١٨١): (ثنا الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي بمكة إملاءً).

(٢) تعجيل المنفعة (١/٤٠٩).

ومنه: قال الإمام أحمد: حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزِّناد. (ح) وسُريجُ وحسين قالا: حدثنا ابن أبي الزِّناد عن أبيه عن عامر بن سعد - قال حسين: ابن أبي وقّاص - قال: سمعتُ عثمان بن عفّان يقول: ما يمنعني أن أُحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أكون أوعى أصحابِه عنه، ولكنِي أشهد لَسمعتُه يقول: (من قال عليَّ ما لم أقل؛ فليبتوأ مقعده من النارِ). قال حسينٌ: أوعى صحابتِه عنه. انظر: المسند (١/٦٥). وانظر: (١/٢٠١)، (٢/٥٠٦)، (٥/٢٠، ٨٦، ١٠٠)

(٣) ألحقها ابن حجر في آخر (إطراف المُسنِد المعتلي) من غير استيعاب لها، وإنما من باب الإعلام بوجودها في (المسند). انظر: إطراف المسنِد المعتلي (٩/٤٩٠). ولم أقف على دراسة قامت بإحصاء هذه الأحاديث المرسلة، أو الآثار الموقوفة.

(٤) القاموس المحيط (وجد). انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٧٨).

(٥) انظر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (٢/٢٨٢).

اصطلاحًا: أن يقف طالب العلم على أحاديث بخطّ راويها غير المعاصِر له، أو المعاصِر ولم يلقه، أو لقيَه ولكن لم يسمعه منه، أو سمع منه ولكن لا يروي تلك الأحاديث التي وجدها بخطِّه بسماع أو قراءة أو إجازة، أو يجد أحاديث لمؤلفين معروفين[(١)].

وقد بلغت الوِجادات في (المسند) مئة وعشرة أحاديث[(٢)]، ومن أمثلتها: قال عبد الله بن أحمد: وجدتُ في كتاب أبي: حدثنا محمد بن بشر، حدثني عبد الله بن عبد الله بن الأسود، عن حصين ابن عمر، عن مخارق بن عبد الله بن جابر الأحمسي، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفّان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من غشّ العرب لم يدخل في شفاعتي، ولم تنله مودّتي)[(٣)].

زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على أبيه في المسند:

المراد بزوائد عبد الله بن أحمد في المسند: ما انفرد عبد الله عن أبيه من حديث بتمامه. أو من حديث شاركه فيه، وفيه زيادة عنده. أو من طريق صحابي آخر غير الصحابي الذي روى له الإمام أحمد، وإن كان المتن واحداً[(٤)].

أمّا الأسانيد التي زادها عبد الله بن أحمد في المسند: والتي يسوقها عقب الأحاديث التي يرويها عن أبيه، عن غيره طلبًا للعلو، فليست من الزوائد.

(١) هذا التعريف للدكتور عامر حسن صبري في كتابه (الوجادات في مسند الإمام أحمد) (٩).
وطريقة الرواية بها: أن يقول وجدتُ أو قرأتُ بخط فلان أو في كتاب فلان بخطِّه، قال: (حدثنا ...).
واختلف أهل العلم في العمل بها، وأجازه الجويني عند حصول الثقة به. البرهان في أصول الفقه (٦٤٨/١)
واحتجّوا بقول النبيّ صلى الله عليه وسلم: (ما من امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيتُ ليلتين إلاّ ووصيتُه مكتوبة عنده). أخرجه البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).
قال ابن حجر: (واستدل بقوله (مكتوبة عنده) على جواز الاعتماد على الكتابة والخطّ، ولو لم يقترن ذلك بالشهادة). فتح الباري (٣٥٩/٥).

(٢) وقد جمعها، ودرس أسانيدها الدكتور: عامر حسن صبري في كتابه (الوجادات في مسند الإمام أحمد)، وقدَّم لها بمقدمة بيَّن أنها تنقسم إلى ستة أقسام، ومثّل لكل قسم من هذه الأقسام الستة.

(٣) قال أحمد شاكر (طبعته ٢٥٣/١، ٢٥٤): (إسناده ضعيف، حصين بن عمر الأحمسي: ضعيف جدًا، رماه أحمد بالكذب)، وقال: (وهذا الحديث ممّا وجده عبد الله بن أحمد بخط أبيه، ولم يسمعه منه، فأثبته في المسند. ولعل أحمد ترك قراءته في المسند لهذا الضعف الشديد الذي تراه). وانظر: طبعة الرسالة (٥٤١/١-٥٤٢).

(٤) هذا صنيع الدكتور عامر حسن صبري في كتابه (زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند) (١١٥). وانظر: الفتح الرباني لأحمد الساعاتي (١٩/١).

وقد بلغت هذه الأحاديث الزوائد: مئتين وثلاثة وثلاثين حديثًا [(١)]؛ منها: مئة وأربعة وتسعون حديثًا مرفوعًا عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وخمسة وثلاثون أثرًا موقوفًا على الصحابة، وأربعة آثار مقطوعة عن التابعين.

وقد روى عبد الله بن أحمد في المسند عن غير أبيه عن: مئة وثلاثة وسبعين رجلاً.

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: (وأمّا شيوخ ابنه عبد الله الذين روى عنهم في (مسند) أبيه فعدّتهم مئة وثلاثة وسبعون رجلاً، وقد أثبتُّ ذلك وذكرتُهم في كتابي المسند الأحمد[(٢)]) [(٣)].

أمّا شيوخه الذين روى عنهم الزوائد؛ فهم خمسة وتسعون شيخًا، اشترك مع أبيه في أحد عشر شيخًا منهم[(٤)].

زوائد القطيعي على الإمام أحمد وابنه عبد الله في (المسند):

ذكر بعض أهل العلم[(٥)] أن للقطيعي زيادات كثيرة جداً في المسند، وذلك فهمًا لكلامِ لشيخ الإسلام ابن تيمية، غير أن الواقع خلاف ذلك، وأن ابن تيمية إنما عنى زيادات القطيعي في روايته لفضائل الصحابة للإمام أحمد عن ابنه عبد الله.

قال شيخ الإسلام: (وأمّا كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا، فإنه لم يقصد ألا يروي في ذلك إلاّ ما ثبت عنده، ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، و في زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة، فظن الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند. وهذا خطأ قبيح)[(٦)].

وخالف الواقعَ كذلك من نفى بإطلاق وجود زياداتٍ للقطيعي في (المسند) مطلقًا[(٧)].

---

(١) وقد درس الدكتور عامر صبري أسانيدها، وحكم عليها في كتابه (زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند) قبولاً وردًّا.

(٢) لابن الجزري كتابان: المسند الأحمد، والمصعد الأحمد.

(٣) المصعد الأحمد (٣٤).

(٤) انظر: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند للدكتور عامر صبري (١٥ – ٤٦).

(٥) هو عبد الحي اللكنوي في كتابه (الأجوبة الفاضلة ٩٨)، ووافقه المحقق عبد الفتاح أبو غدة.

(٦) منهاج السنة النبوية (٧/٥٣).

وقد وقع تحريف شنيع لقول شيخ الإسلام هذا في كتاب اللكنوي (الأجوبة الفاضلة)، ولا يُدرَى ما مصدرُه، حيث دُسَّت عبارة (على مسند أحمد) بعد قوله: (ثم زاد ابن أحمد)، فصارت العبارة: (ثم زاد ابن أحمد على مسند أحمد زيادات). انظر: الأجوبة الفاضلة (٩٨-٩٩).

وقد كشف هذا التحريف العلاّمة بكر أبو زيد في كتابه (تحريف النصوص). انظر: (٢٣١).

(٧) هو المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني في كتابه (الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد ٥٨).

والصواب أنّ للقطيعي زيادات في (المسند) غير أنها توصف من القلَّة بالنُدْرة [1]، فقد ذكر ابن حجر أن زيادات القطيعي في (المسند) لا تتجاوز أربعة أحاديث عدًّا، وهذه الأربعة المذكورة ليس في نسخ (المسند) المطبوعة منها غير حديثٍ واحد.

وهذه الأحاديث على ترتيب ذكر ابن حجر لها في كتابه (إطراف المسنِد المعتلي):

١- (١٥٥) عن أنس رضي الله عنه قال: (دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني المدينة - فلم يكن في أصحابه أشْمط غير أبي بكر، وكان يُغَلِّفُها بالحِناء والكَتَم) [2].

٢- (٧٧٨١) عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليس من البر الصيام في السفر) [3].

٣- (٨٨٢٣) عن أبي مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنّ ممَّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت) [4].

٤- (١٢١١١) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: (فتلتُ القلائد لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم) [5].

---

(١) وقد قعَّد العلاّمة أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي قاعدة في معرفة الزوائد، وهي: أنّا إذا وجدنا أول الإسناد: (حدثنا عبد الله حدثني أبي)؛ فهو من المسند. وإذا كان: (حدثنا عبد الله) وذكر شيخًا غير أبيه؛ فهو من زيادات ابنه عبد الله على المسند. وإذا وجدنا الإسناد: (حدثنا) وذكر القطيعي شيخًا غير عبد الله بن أحمد؛ فهو من زيادات القطيعي. انظر: الفتح الرباني (١٩/١)

ولذا وهِمَ (رحمه الله) فبلغت زوائد القطيعي عنده أحد عشر حديثًا؛ لأنّ الطبعة الميمنية التي اعتمد عليها كثيراً ما يسقط ذكر (عبد الله) في أول تلك الأسانيد. انظر: (١٨٧/٣)، (٢٦٧/١٩)، (١٦/٢٠).

وقد ردَّ العلامة محمد ناصر الدين الألباني على الساعاتي، وأنكر دعوى زيادة القطيعي لتلك الأحاديث في (الذب الأحمد) (٤٤-٥٨). وانظر: زوائد عبد الله بن أحمد على المسند لعامر صبري (١١٨-١١٩).

(٢) قال ابن حجر: (قلتُ: قد وقع هذا الحديثُ في مسند ابن عباس في الأصل. وقد أخرجه البخاري من طريق محمد بن حِمْير عن إبراهيم، فأدخل بينه وبين أنس: عقبة بن وسَّاج، وهو الصواب) إطراف المسند المعتلي (٢٧٠/١).

ولم أجده في النسخ المطبوعة، والحديث في صحيح البخاري برقم (٣٩٢٠).

(٣) إطراف المسند المعتلي (٧٤/٦).

قال المحقق د. زهير الناصر: (سقط هذا الحديث من المطبوع، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦١/٣)، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط، وفيه رجلٌ لم يُسم).

(٤) إطراف المسند المعتلي (٧٨/٧).

وهو في (المسند) (٢٧٣/٥). والحديث أخرجه أحمد في (المسند) عن شيوخه في مواضع (١٢١/٤، ١٢٢)، (٢٧٣/٥).

(٥) قال ابن حجر: (وقال القطيعي من زياداته: حدثنا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، ثنا الفضل بن دكين، ثنا زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: فتلتُ القلائد لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو محرم) إطراف المسند المعتلي (٢٢٩/٩).

=

رواة المسند:

عبد الله بن أحمد بن حنبل:

شرع الإمام أحمد بن حنبل في إسماع (المسند) لولديه صالح وعبد الله وابن عمِّه حنبل بن إسحاق عقب المحنة سنة ٢٢٥هـ. وكان يعاوِد النظر أثناء ذلك في أحاديثه، ويأمر ابنه عبد الله بالضرب على ما يتبيَّن له علَّة فيه حتى وفاته سنة ٢٤١هـ.

قال حنبل بن إسحاق: (جمعنا عمِّي، لي ولصالح وعبد الله، وقرأ علينا (المسند)، وما سمعه منه – يعني تامًّا – غيرُنا، وقال: إن هذا الكتابَ قد جمعتُه وأتقنتُه من أكثر من سبع مئة وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فارجعوا إليه، وإلا فليس بحجة)[١].

وبالرغم من ذلك؛ فقد انفرد عبد الله برواية (المسند) عن أبيه[٢]، بل إنه كان يسمع الحديث الواحد أكثر من مرّة.

قال عبد الله بن أحمد: (كل شيءٍ أقول: قال أبي؛ فقد سمعتُه مرّتين وثلاثة، وأقلَّه مرّة)[٣].

ولد عبد الله بن أحمد بن حنبل سنة ٢١٣هـ، وتوفي سنة ٢٩٠هـ، عن سبعٍ وسبعين سنة.

أخرَّج له النسائيُّ في المجتبى[٤]، ووثَّقه غير واحدٍ من أئمة الجرح والتعديل، وحدَّثوا عنه[٥].

=

وهذه الزيادة من القطيعي ليست في النسخ المطبوعة. والحديث أخرجه أحمد في (المسند) عن شيوخه بألفاظ مختلفة (٦/ ٣٠، ٣٥، ١٢٧، ١٩٠، ٢٠٨).

وممّا سبق يتبيَّن أنّ العلاّمة الألباني حين نفى زيادات القطيعي في (المسند) أراد النسخ المطبوعة؛ فإن الأحاديث الأربعة التي قيل بأنها من زيادات القطيعي في (المسند) ليست في النسخ المطبوعة، عدا حديثًا واحدًا، وقد رواه الإمام أحمد في (المسند) في عدّة مواضع، فهي لا تُعدُّ في الحقيقة من الزوائد. فعليه: لا يصدقُ أن للقطيعي زيادات على الإطلاق في (المسند) (أي النسخ المطبوعة). انظر: الذبّ الأحمد (٧٩).

(١) خصائص المسند (٥).

(٢) ولعل من أسباب ذلك أن عبد الله بن أحمد كان صغيرًا يلزم أباه، وكان صالح بن أحمد صاحب عيال، فانشغل بعياله، والسعي عليهم، وكثُر تغيُّبه عن مجالس أبيه. انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ١٨٢).
وكان حنبلُ بن إسحاق يهتمُّ بجمع مسائل الإمام أحمد، وفتواه أكثرَ من اهتمامه برواية (المسند)، فاشتهر برواية مسائل الإمام وفتواه، وقصده الناسُ لذلك. انظر: المصدر السابق (١/ ١٤٣).

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٦).

(٤) وهذا توثيق من النسائي. انظر: المجتبى (٤/ ١٧٤).

(٥) قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة ثبتًا فهِمًا). انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٥).

وقد سمع (المسند) من عبد الله غير واحدٍ من أهل العلم، ولكن الذي انفردَ عنه برواية النسخة التي بين أيدينا هو: أبو بكر القطيعي.

أبو بكر القطيعي:

أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القَطِيعي الحنبلي، أبو بكر، واشتهر بـ (القَطِيعي) وبـ (أبي بكر ابن مالك)، وربما نُسب إلى جدِّه، فقيل: أحمد بن شبيب[(١)].

والقطيعي: نسبة إلى قطيعة الدقيق محلّة أعلى غربي بغداد[(٢)].

وثّقه غيرُ واحدٍ من أهل العلم[(٣)]، غير أنه اختلط بآخر عُمره[(٤)]، وقد اتُّهم[(٥)] في سماعه لبعض (المسند) لأن كتبَه غرقتْ، فاستنسخ (المسند) من نسخةٍ لم يكن عليها سماعُه.

ولد سنة ٢٧٤هـ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ ببغداد، ودفن في مقابر باب حرب قريبًا من قبر الإمام أحمد، رحمة الله عليهما[(٦)].

وروى (المسند) عن أبي بكر القطيعي عددٌ من أهل العلم، ولكن التي حُفِظتْ رواية أبي علي ابن المُذْهِب.

ابن المُذْهِب:

الحسن بن علي بن محمد بن علي ابن المُذْهِب، أبو علي التميمي البغدادي الواعظ.

ولِد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٤٤هـ.

---

(١) السير (١٦/٢١٠)

(٢) الأنساب للسمعاني (٤/٥٢٨).

(٣) قال الخطيب: (لم يمتنع أحدٌ من الرواية عنه، ولا تركَ الاحتجاج به). وقال الحاكم: (ثقة مأمون). انظر: تاريخ بغداد (٤/٧٣)، ميزان الاعتدال (١/٨٨)

(٤) قال أبو الحسن ابن الفرات: (كان ابن مالك القطِيعي مستوراً، صاحب سنة، كثير السماع، سمع من عبد الله بن أحمد وغيره، إلا أنه خلط في آخر عمره، وكُفَّ بعده وخرف، حتى كان لا يعرف شيئًا مما يقرأ عليه). وقال ابن اللبان الفرضي: (لا تذهبوا إليه، فإنه قد ضعف واختل، ومنعت ابني السماع منه). انظر: تاريخ بغداد (٤/٧٤)

(٥) اتّهمه ابن أبي الفوارس، قال: (لم يكن بذاك، له في بعض (المسند) أصولٌ فيها نظر، ذُكِر أنه كتبها بعد الغرقِ). السير (١٦/٢١٢).
وقد ردّ هذه التهمة ابن الجوزي، ودافع عن القطيعي بقوله: (ومثل هذا لا يُطعن به عليه؛ لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب التي غرقت قد قُرِئت عليه، وعُورِض بها أصلُه، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني وابن شاهين والبُرقاني وأبي نعيم والحاكم). المنتظم (٧/٩٣).

(٦) تاريخ بغداد (٤/٧٤)، السير (١٦/٢١٠، ٢١٣).

قال الخطيب البغدادي: (كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي (مسند) أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعُه صحيحًا إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمَه فيها)[1].

وحُفظِ (المسند) عن ابن المُذْهِب برواية أبي القاسم ابن الحُصين الشيباني البغدادي.

أبو القاسم ابن الحُصين :

أبو القاسم، هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصين الشيباني البغدادي.

ولد سنة ٤٣٢هـ، وتوفي سنة ٥٢٥هـ.

وقد وثّقه غيرُ واحدٍ من أهل العلم[2]، وعنه اشتهرت رواية (المسند)، وذاع في البلدان والأمصار[3].

عناية العلماء بالمسند[4] :

أولاً : كتبت اعتنت بفهرسة المسند وترتيب مسانيده :

١- (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند) للحافظ ابن عساكر (ت: ٥٧١)[5].

٢- (ترتيب المسند) للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الصامت (ت: ٧٨٩)، وهو مرتب على معجم الصحابة[6].

٣- (مُرشد المحتار) فهرس لأحاديث المسند من صنع وإعداد: حمدي السلف.

٤- (المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد) فهرس صنعه: عبد الله ناصر الرحماني[7].

---

(١) تاريخ بغداد (٧/٣٩٠).
وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة كذلك، فقال: (هذا لا يوجب القدح؛ لأنه إذا تيقّن سماعه للكتاب جاز أن يكتُب سماعَه بخطِّه). المنتظم (٨/١٥٥)

(٢) قال ابن الجوزي: (كان ثقة، صحيح السماع، وسمعتُ منه (مسند) الإمام أحمد جميعَه). وقال السمعاني: (شيخ ثقة، صحيح السماعِ، واسع الرواية). انظر: المنتظم (١٧/٢٦٨)، والسير (١٩/٥٣٨).

(٣) انظر ترجمة ابن الحُصين في السير (١٩/٥٣٦-٥٣٩).

(٤) اقتصرتُ على ذِكْر الكتب التي أفردتْ (مسند أحمد) بالعناية، دون الكتب التي اعتنت به وبغيره كـ (مجمع الزوائد) للهيثمي، و(تعجيل المنفعة) لابن حجر، وغيرها.

(٥) طبع بتحقيق الدكتور: عامر حسن صبري، عن دار البشائر الإسلامية ببيروت.

(٦) ذكره الشريف الحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ (٦١). وقد ونُسِب هذا الكتاب خطأً إلى أبي بكر محمد بن عبد الله بن عمر المقدسي الحنبلي (ت ٨٢٠) باسم (ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم).

(٧) طبع في أربعة مجلدات، وميزة هذا الكتاب أنه فهَّرس فيه ثلاث طبعات للمسند: الطبعة القديمة التي طبعت في ست مجلدات المطبوعة عام ١٣١٣هـ ، والطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، والطبعة التي بترتيب الساعاتي (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني).

ثانيًا : كتبت اعتنت بخصائص المسند ، وبيان منزلته :

٥- (خصائص المسند) للحافظ أبي موسى المديني (ت: ٥٨١)[(١)].

٦- (المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد) لابن الجزري (ت: ٨٣٣)[(٢)]، وهو أيضًا في خصائص المسند.

٧- (المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد)لابن الجزري (ت: ٨٣٣)[(٣)].

٨- (القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد) للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢) [(٤)].

٩- (الذيل الممهّد على القول المسدد) لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١).

١٠- (ذيل القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد) للشيخ محمد صبغة الله المِدْراسي الهندي[(٥)].

١١- (الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

ثالثًا : كتبت اعتنت برجال مسند الإمام أحمد :

١٢- (الإكمال في تراجم من له رواية في مسند الإمام أحمد ممَّن ليس لهم ذكر في تهذيب الكمال) للشريف محمد بن السيد علي بن الحسين بن حمزة بن محمد الحسيني، تلميذ الذهبي (ت: ٧٦٥)[(٦)].

١٣- جزء لطيف في تراجم الرجال الذين فاتوا على الحسيني في (الإكمال)، للهيثمي (ت: ٨٠٧)[(٧)].

١٤- (المقصد الأحمد في رجال مسند الإمام أحمد) لابن الجزري (ت: ٨٣٣)[(٨)].

---

(١) طبع بتحقيق أحمد شاكر في أول أجزاء (المسند) التي أخرجها ضمن مجموع باسم (طلائع المسند).

(٢) طِبع ضمن (طلائع المسند).

(٣) ذكره السخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٤) طُبع الكتاب بحيدر أباد سنة ١٣١٩هـ، وبذيله كتاب المِدارسي، وصدر عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤٠١هـ.

(٥) طبع مفردًا عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤٠١هـ.

(٦) طبع بتحقيق الدكتور: عبد المعطي أمين قلعجي، عن جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، سنة ١٤٠٩هـ.

(٧) انظر: تعجيل المنفعة (١/٣).

(٨) انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٩/٢٥٧).

١٥- (معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل) للدكتور عامر حسن صبري[١].

رابعًا: كتب اعتنت بألفاظ أحاديث المسند:

١٦- (غريب الحديث) لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغُلام ثَعْلب (ت: ٣٤٥)[٢].

١٧- (مختصر غريب الحديث) لغلام ثعلب، اختصره: الإمام ابن الملقن (ت: ٨٠٥).

١٨- (عقود الزبرجد على مسند أحمد) أو (عقود الزبرجد في إعراب الحديث) للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)[٣].

خامسًا: كتب اعتنت بمتون أحاديث المسند اختصارًا وترتيبًا على الأبواب الفقهية وبيان الزوائد وشرحًا لها:

١٩- (تجريد ثلاثيات المسند) للإمام محيي الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت: ٦١٣).

٢٠- (تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب) للشيخ المحدث القاضي شهاب الدين أحمد ابن محمد الحنبلي الشهير بـابن زريق (ت: ٨٠٣)[٤].

٢١- (غاية المقصد في زوائد المسند) للحافظ نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧)، وهي زوائد المسند على الستة، وقد رتبه على الأبواب[٥].

٢٢- (إطراف المُسنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢)، وهو أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها المسند[٦].

٢٣- (الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري) لعلي بن الحسين بن عروة الحنبلي (ت: ٨٣٧)[٧].

(١) طبع عن دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤١٣هـ.

(٢) صدر عن دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٠٧هـ في جزئين.

(٣) طُبع بتحقيق: د. سليمان القضاة، عن دار الجيل ببيروت، سنة ١٤١٤هـ، في ثلاث مجلدات كبار.

(٤) المعجم المفهرس لابن حجر.

(٥) حقق بجامعة أم القرى بمكة في أربع رسائل جامعية، أشرف عليها: د. أحمد نور سيف.

(٦) طبع بتحقيق الدكتور: زهير بن ناصر الناصر، عن دار ابن كثير ببيروت، سنة ١٤١٤هـ، في عشر مجلدات كبار، المجلد الأخير فهارس.

(٧) انظر: الضوء اللامع (٥/٢١٤).

٢٤- (نفثات صدر المكمد شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد)، أو (شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد)، لمحمد السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)[(١)].

٢٥- (حاشية السندي) شرح المسنِد: أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٩)، وهي حاشية عظيمة نفيسة[(٢)].

٢٦- (الدُّرُّ المنتقد من مسند أحمد)، هو مختصر حاشية السندي على المسند، اختصره: الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي[(٣)].

٢٧- (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني) لأحمد بن عبدالرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، ورتَّبه على الأبواب ترتيبًا حسنًا.

٢٨- (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، شرح كتابه: (الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني).

٢٩- (المحصَّل لمسند أحمد بن حنبَل) لعبد الله بن إبراهيم بن عثمان القرعاوي[(٤)].

٣٠- (زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند) للدكتور عامر حسن صبري[(٥)].

٣١- (الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل) للدكتور عامر حسن صبري[(٦)].

أهم طبعات الكتاب:

١- طبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة، سنة ١٣٠٧هـ، ثم أعيد طبعه ١٣١٣ هـ، وعلى هامشه (منتخب كنز العمال)، وقد أصبحت هذه الطبعة بعد ذلك، بمثابة الأصل الذي ترجع إليه كل الطبعات، وعليها إحالات أهل العلم في كتبهم وتخاريجهم، وقد صورها المكتب الإسلامي ببيروت، سنة ١٣٨٥هـ بعد ما أضاف إلى أولها فهرسًا للصحابة المخرج لهم في المسند، صنعه الشيخ الألباني، كما صورتها أيضًا مؤسسة قرطبة بالقاهرة، ودار الراية بالرياض سنة ١٤١٠هـ.

---

(١) طبع بالمكتب الإسلامي بدمشق، سنة ١٣٩٩م.

(٢) وقد صدر عن وزارة الأوقاف القطرية في ١٧ مجلداً.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق المسند لشعيب الأرنؤوط (١/٨٦-٩١)، (كشف الظنون) حاجي خليفة (٢/١٦٨٠).

(٤) صدرت الطبعة الثانية سنة ١٤٢٦هـ عن دار العاصمة بالرياض في ٢٥ مجلداً. والفرق بينه وبين الفتح الرَّباني كما بيَّن مؤلفه في مقدمته: أنه استوعب جميع أحاديث المسند، كما استوعب كذلك طرق الحديث.

(٥) طبع عن دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤١٠هـ.

(٦) طبع عن دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤١٦هـ.

٢- طبع بتحقيق العلامة أحمد شاكر قريبًا من ثلث الكتاب، وأكمله الحسيني عبد المجيد هاشم، والدكتور أحمد عمر هاشم، وصدر عن دار المعارف بالقاهرة، سنة١٣٩٤ هـ. وهذه الطبعة برغم الجهد المبذول فيها لم تشتهر بين طلبة العلم. وممَّن أكمل عمل الشيخ أحمد شاكر: حمزة الزِّين، وصدرت طبعته عن دار الحديث بالقاهرة.

٣- طبع بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، وصدر أول أجزائها عن مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ، واكتملت هذه الطبعة سنة ١٤٢١هـ في ٤٥ مجلدًا، مع إضافة ٥ مجلدات فهارس لأطراف الأحاديث، وإضافة مجلدين آخرين فهارس موضوعية للأحاديث مستوحَاة من عمل الشيخ أحمد البنا في الفتح الرباني (التوحيد وأصول الدين، الفقه، التفسير، الترغيب، الترهيب، التاريخ، الفتن وأحوال الآخرة).

خاتمة

وبعد؛

فإني أحمد الله تبارك وتعالى على أن يسرّ لي إتمام هذه القراءة، ومنح من فضله ونعمه ما أعان على كتابتها.

وفي هذه الخاتمة أذكُر بأبرز نتائج هذه القراءة، والتي تمثلت في :

١- صحة نسبة (المسند) إلى الإمام أحمد بن حنبل.

٢- شرط الإمام أحمد في مسنده: ألاَّ يروي عمَّن ثبتَ كذبُه، أو المتُّهمين بالكذب، أو الذين كثُر خطؤهم بسبب الغفلة وسوء الحفظ فتُرِكوا. ويُحدِّث عمّن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيءٌ، ويختلف الناسُ في تضعيفه وتوثيقه.

٣- عدد أحاديث (المسند) قريبة من الثلاثين ألف حديثٍ بالمكرر والزيادات.

٤- اشتمل (المسند) على الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة ضعفًا منجبراً، والضعيفة ضعفًا لا يكاد ينجبر، وما يمكن أن يوصف بأنّه منكر أو موضوع، واعتذر بأنه ممّا فات الضربُ عليه.

٥- عدد مسانيد الصحابة ألف ومئة وأربع وخمسون مسندًا، وقيل: تسع مئة وأربعة مسانيد.

٦- رُتِّبت مسانيد الصحابة في (المسند) بحسب الأفضلية والسابقة، فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد آل البيت، ثم المكثرين من الرواية، ثم رتّبها على البلدان، ثم النساء، ثم المبهمات.

٧- أخرج الإمام أحمد عن بعض من وصفوا بالترك عند غيره، وهم أربعة، وعدد الأحاديث التي رواها عنهم خمسة وعشرون حديثًا.

٨- أخرج الإمام أحمد عن بعض من رُموا ببدعة غير مكفِّرة، وكانوا من أهل الصدق والأمانة، ولم يكثر عنهم، وعددهم: سبعة وعشرون شيخًا.

٩- كراهة الإمام أحمد الرواية عمّن أجاب في محنة القول بخلق القرآن = نصحًا للأمة، وليس تضعيفًا لهم، أو جرحًا في عدالتهم.

١٠- كثرة الأحاديث الصحيحة والحسنة.

١١- قلّة الأحاديث الموضوعة؛ إذ بلغ عدد الأحاديث التي تنازع أهل العلم في الحكم بوضعها اثنان وسبعون حديثًا فقط ما بين قائلٍ بوضعها وبين نافٍ لذلك.

١٢- كثرة الأحاديث الزوائد على الكتب الستة؛ إذ زادت على ٥٥٠٠ حديث.

١٣- كثرة المتابعات والشواهد التي لا توجد في غيره.

١٤- ليس للإمام أحمد منهجًا معيّنًا في ترتيب النصوص المذكورة في مسند كل صحابي، ولا يوجد أي ترابط من أي نوع بين هذه النصوص، بل كل نصٍّ يعتبرُ وِحدة بذاته.

١٥- يعتني الإمام أحمد في روايته عن شيوخه بذكر فوائد عدَّة تتعلق بالتعريف بشيخه، أو بيان حاله جرحًا وتعديلاً، أو أين سمع منه الحديث أو زمن سماعه، أو إن كان الحديث من كتابٍ لشيخه، وغيرها.

١٦- إذا روى الإمام أحمد الحديث من عدَّة طرق؛ فإنه يعتني ببيان اختلاف ألفاظ شيوخه كما رواها عنهم.

١٧- عدد الوِجادات في (المسند): مئة وعشرة أحاديث.

١٨- عدد الأحاديث الزوائد التي لعبد الله بن أحمد في (المسند): مئتان وثلاثة وثلاثون حديثًا.

١٩- ليس لأبي بكر القطيعي أي زوائد في النسخ المطبوعة للمسند.

٢٠- ليس للمسند طريقٌ غير طريق: أبي القاسم بن الحُصين عن أبي الحسن ابن المُذهب، عن أبي بكر القطيعي، عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه.

وأمّا قبلُ؛

فإني أنبِّه أنه ينبغي علينا عند استعمالنا للبرامج الحاسوبية، واستفادتنا منها = ألاّ نتعجّل نسبة الحديث إلى (المسند) بمجرد النتائج الأولية لهذه البرامج، بل يجب التأكد أنه ليس من زيادات ابنه عبد الله، أو من الوجادات التي أدخلها في (المسند)[1].

(١) وممّا يؤكِّد أهمية ذلك وقوع عددٍ من أهل العناية بالحديث من المتأخرين والمعاصرين في نسبة أحاديث إلى الإمام أحمد في (المسند)، وهي من الوِجادات أو من زيادات عبد الله بن أحمد. أو نسبة أحاديث إلى الوِجادات أو لعبدالله =

ثم أحسبُ أن قارئي هذه الورقات مقومون لاعوجاج ما فيها، مسددون لخللها، غافرون لجامعها ما رأوا أني أثقلتُ فيها عليهم بالإطناب حيث ينبغي قصر القول وإيجازه، أو تخففتُ فأخللتُ حيث ينبغي الإطناب عنده، وبسطُ القولِ فيه.

ثم أستغفر الله تعالى لي ولهم، وأحمدُه سبحانه في الأولى والآخرة، وأصلي وأسلِّم على نبيّنا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

=

ابن أحمد، وهي للإمام أحمد في (المسند)، منهم: الخطيب التبريزي في (مشكاة المصابيح)، والإمام الزيلعي في (تخريج الأحاديث والآثار في الكشاف)، والحافظ ابن رجب الحنبلي في (نزهة الأسماع في مسألة السماع)، والإمام الهيثمي في (مجمع الزوائد)، والحافظ العراقي في (تخريج أحاديث الإحياء)، والحافظ ابن حجر في (إطراف المسنِد المعتلي) و(إتحاف المهرة)، والعلامة المتقي الهندي في (كنز العُمّال)، والإمام المُناوي في (الجامع الأزهر)، والشيخ أحمد البنا في (الفتح الرباني)، والعلامة أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري في (فتح الوهّاب بتخريج أحاديث الشهاب)، والعلاّمة محمد ناصر الدين الألباني في (إرواء الغليل) و(سلسلة الأحاديث الصحيحة).
انظر: الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٣-٢٤)، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند (١٢٩).

المراجع والمصادر

- الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة. لعبد الحي اللكنوي. تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. بيروت.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

- الاقتراح في بيان الاصطلاح. لتقي الدين ابن دقيق العيد. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

- إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: د. زهير بن ناصر الناصر. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. دار ابن كثير. دمشق، بيروت.

- الأنساب. لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني. ت: عبد الله عمر البارودي. الطبعة الأولى ١٩٩٨م. دار الفكر. بيروت.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. لأحمد محمد شاكر. تعليق: محمد ناصر الدين الألباني. ت: علي حسن الحلبي. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. دار العاصمة. الرياض.

- البرهان في أصول الفقه. لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني. ت: د. عبد العظيم بن محمود الديب. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ. الوفاء. المنصورة.

- تاريخ الإسلام. ووفيات المشاهير. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ت: د. عمر بن عبد السلام تدميري. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م. دار الكتاب العربي. بيروت.

- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي أحمد بن علي. (ن. ت) دار الكتب العلمية. بيروت.

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل. لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن. ت: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. ١٩٩٥م. دار الفكر. بيروت.

- تحريف النصوص = الردود.

- تحفة الأكابر بإسناد الدفاتر. للشوكاني، محمد بن علي. ت: خليل عثمان السبيعي. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. دار ابن حزم. بيروت.

- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. ت: طارق عوض الله. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. دار العاصمة. الرياض.

- تذكرة الحفاظ. للذهبي، محمد بن أحمد. الطبعة الأولى (ن. ت). دار الكتب العلمية. بيروت.

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: د. إكرام الله إمداد الحقّ. الطبعة الأولى ١٩٩٦م. دار البشائر. بيروت.

- تقريب التهذيب. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: أبو الأشبال صغير الباكستاني. الطبعة

الأولى. دار العاصمة. الرياض.

• التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح. للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. ت: عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ. دار الفكر للنشر والتوزيع. بيروت.

• تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن.ت: د. بشار عوّاد وآخرين. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م. مؤسسة الرسالة. بيروت.

• التوسل والوسيلة. لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. ت: زهير الشاويش. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ. المكتب الإسلامي بيروت.

• الثقات. لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. تحقيق السيد شرف الدين أحمد. الطبعة الأولى ١٣٩٥ – ١٩٧٥هـ. بيروت.

• الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للخطيب البغدادي أحمد بن علي. ت: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض.

• الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس محمد الرازي. الطبعة الأولى ١٣٧١هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

• الجليس الصالح. لأبي الفرج المعافَى بن زكريا النهراوني الجَريري. تحقيق: د. محمد مرسي الخولي. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. عالم الكتب. بيروت.

• حلية الأولياء. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ. دار الكتاب العربي. بيروت.

• خصائص المسند لأبي موسى محمد بن عمر المديني. ت: أحمد محمد شاكر. طبع في مقدمة (المسند). تصوير: مكتبة التراث الإسلامي. القاهرة.

• دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة. لمحي الدين عطية، وصلاح الدين حفني، وخير الدين رمضان. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار ابن حزم. بيروت.

• الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد. لمحمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. دار الصديق. الجبيل.

• ذيل تذكرة الحفاظ. لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

• الردود (مجموعة رسائل). لبكر بن عبد الله أبو زيد. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. دار العاصمة. الرياض.

• زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند. للدكتور عامر بن حسن صبري. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. دار البشائر. بيروت.

• سير أعلام النبلاء. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين. الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

• شرح علل الترمذي. للحافظ ابن رجب الحنبلي. ت: د. همام عبد الرحيم سعيد. الطبعة الأولى

١٩٨٧م. مكتبة المنار. الزرقاء.

- صحيح البخاري = فتح الباري.
- صحيح مسلم. لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.
- طبقات الحنابلة. لأبي الحسين ابن أبي يعلى تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي، علي بن عبد الكافي. ت: د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.
- العلل ومعرفة الرجال. لأحمد بن حنبل. ت: د.وصي الله عباس. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
- غاية المقصد في زوائد المسند. للحافظ نور الدين الهيثمي. الجزء الأول بتحقيق: سيف الرحمن مصطفى. الجزء الثاني بتحقيق: حمزة المليباري. الجزء الثالث بتحقيق: جهاد بونج تونوج. الجزء الرابع بتحقيق: عبد الرحمن محمد سراج. إشراف: أحمد نور سيف. رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراه. مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. عناية: محب الدين الخطيب. دار المعرفة. بيروت.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني. لأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي. دار الشهد. القاهرة.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. ت: د. إحسان عباس. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- القاموس المحيط. لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الكامل في ضعفاء الرجال. للجرجاني، عبد الله بن عدي ت: يحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة مصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي. ت: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني. المكتبة العلمية. المدينة المنورة.
- لسان العرب. لمحمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري. الطبعة الأولى (ن. ت). دار صادر. بيروت.
- المجتبى من السنن = سنن النسائي. لأحمد بن شعيب النسائي. ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة.

الطبعة الثانية ١٩٨٦م. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لعلي بن أبي بكر الهيثمي. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت.

- مجموع فتاوى ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي. الطبعة الثانية. تصوير: مكتبة ابن تيمية. القاهرة.

- المسند. للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: أحمد بن محمد شاكر وتكملة حمزة الزّين. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار الحديث. القاهرة.

وطبعة أخرى: بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار الرسالة. بيروت.

- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد. لابن الجزري، محمد بن محمد. ت: أحمد محمد شاكر. طبع في مقدمة (المسند). تصوير: مكتبة التراث الإسلامي. القاهرة.

- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة. لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. ت: محمد شكور محمود الحاجي امرير المياديني. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

- معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند. للدكتور: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

- معرفة علوم الحديث لابن الصلاح. ت: د. نور الدين عتر. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ. تصوير: دار الفكر. دمشق.

- المنتظم. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ. دار صادر. بيروت.

- مناقب الإمام أحمد بن حنبل. لأبي الفرج، عبد الرحمن ابن الجوزي. ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.

- منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. ت: محمد رشاد سالم. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. مؤسسة قرطبة. القاهرة.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي، محمد بن أحمد. ت: علي معوض وعادل عبد الموجود. الطبعة الأولى ١٩٩٥م. دار الكتب العلمية. بيروت.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح. لبدر الدين الزركشي. ت: ت: د. زين الدين بن محمد بلا فريج. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. أضواء السلف. الرياض.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: د. ربيع بن هادي عمير. الطبعة الأولى . دار الراية. الرياض.

- النهاية في غريب الحديث. لأبي السعادات ابن الأثير. ت: طاهر أحمد الزاوي، د. محمد الطناحي. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ. تصوير: المكتبة العلمية. بيروت.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. طبع مع فتح الباري = فتح الباري.

• الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل. للدكتور عامر حسن صبري. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.